A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.5
1 October 1991

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد بنانيتش (نائب الرئيس)	(توغو)
ثم :	السيد الشهابي (الرئيس)	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد روجر (نائب الرئيس)	(بليز)

خطاب السيد بايلي أولتير ، رئيس ولايات ميكرونيزيا الاتحادية

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

91-61221/A ١٣٨٦ث

المناقشة العامة [البند ٩ من جدول الاعمال) (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد دي تيليا (الأرجنتين)

المناقشة العامة [البند ٩ من جدول الاعمال) (تابع)

- خطاب السيدة غرو هارلم برونتلاند ، رئيسة وزراء مملكة النرويج

ألقى كلمة كل من :

السيد ولاياتي (جمهورية ايران الاسلامية)

السيد ايفانز (استراليا)

السيد سولانا موراليس (المكسيك)

السيد كلباغي (سري لانكا)

السيد فان دونم (أنغولا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

خطاب السيد بايلي أولتير ، رئيس ولايات ميكرونيزيا الاتحادية

الرئيس : تستمع الجمعية أولا الى خطاب من رئيس ولايات ميكرونيزيا الاتحادية فخامة الرئيس بيلي أولتير .

اصطحب السيد بايلي أولتير ، رئيس ولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحب في الامم المتحدة برئيس ولايات ميكرونيزيا الاتحادية فخامة الرئيس بايلي أولتير وأدعوه إلى إلقاء كلمته أمام الجمعية .

الرئيس أولتير (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيادة الرئيس ، إنه لشرف عظيم لي أن أخاطبكم اليوم بصفتي رئيسا لكل من محفل المحيط الهادئ وبلادي ، ولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، التي انضمت الى عضوية هذه المنظمة منذ بضعة أيام فقط . ونظرا للدور الرئيسي الذي تضطلع به هذه المنظمة العظيمة في الشؤون العالمية التي تجتاز حاليا مرحلة حافلة بتغييرات بعيدة المدى ، يعد إفساح الجمعية المجال الآن لعضو من أحدث أعضائها للتكلم دليلا قويا على فعالية مبادئ الميثاق .

سيادة الرئيس ، أود بادئ ذي بدء أن أشير ، باسم محفل المحيط الهادئ وباسم بلادي ، الى الإحساس العظيم بالتفاؤل الذي أثاره انتخابكم لرئاسة هذه الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . إن خبرتكم ومنزلتكم الرفيعة قد جعلاكم أفضل اختيار يمكن أن يوفر القيادة الحاسمة التي تمكننا جميعا من أن نتصدى بفعالية للعديد من القضايا التي يمكن لهذه المنظمة أن تتصدى لها الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، بأمل كبير في حلها . ونحن نتقدم إليكم بتهانينا الحارة وبأطيب تمنياتنا .

واود أيضا أن أعرب عن شكري وتقديري للأمين العام السيد بيريز دي كوييار ، إذ يواصل في كل يوم ، من خلال خدماته الدؤوبة ، إثراء حياة كل فرد من سكان هذا العالم . واليوم ، تظهر الامم المتحدة في وقت من أكثر أوقات التاريخ تحديا كمنظمة أكثر قوة وديناميكية عن أي وقت منذ انشائها . ولا يمكن أن ننسى أبدا تفاني الامين العام ودأبه المخلص في النهوض بمبادئ الميثاق .

إن من دواعي شرف ولايات ميكرونيزيا الاتحادية أن تنضم الى عضوية المنظمة في مستهل الدورة السادسة والاربعين جنبا الى جنب مع ست دول اخرى ، وأن يكون بمقدورها أن تشارك تلك الدول مشاعر الابتهاج بتحقيق مرادها ، التي طفت على سواها في ذلك اليوم التاريخي . ومن ثم ، فإننا ، جنبا الى جنب مع زملائنا في محفل المحيط الهادئ ، نتقدم بالتهاني الحارة لجمهورية جزر مارشال رفيقتنا في الوصاية سابقا . وفيما يتعلق بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا ، يسعدنا أن يكون باستطاعتهما اتخاذ هذه الخطوة التي طال انتظارها . وبالنسبة لجمهوريات استونيا ولاتفيا وليتوانيا ، يعد انضمامها الى هذا المحفل نهاية رائعة لما يربو على ٤٠ عاما من التوق لاستعادة سيادتها .

ونحن نأمل أن حصول مجموعة كبيرة من الدول على العضوية في وقت واحد سيشجع المزيد من الدول ، من داخل منطقة المحيط الهادئ وخارجها ، لكي تصبح أعضاء في هذه المنظمة وسيقربنا من هدف العالمية .

وتشاطر بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ بقية دول العالم مشاعر الامتنان العميق للانتصارات التاريخية العديدة التي حققتها قوى الحرية والديمقراطية خلال العام الماضي . فالعالم يتقدم حقا نحو حقبة من الحكم القائم على احترام كرامة الانسان . ولسنا بحاجة الى أن ننظر إلى العالم الحر باعتباره يشكل نصف البشرية فقط . إن إمكانية أن نرى في حياتنا إنشاء نظام عالمي جديد ، وهو أمر كان يبدو بعيد المنال طوال الجزء الاكبر من هذا القرن ، ينبغي أن يحثنا جميعا على الإصرار لمساعدة أولئك الذين يحتاجون الى مراعاة خاصة في الوفاء باحتياجاتهم الانتقالية ،

والتأكد من أن قوة الدفع الحالية لن تضيع . فهذه المنظمة بالذات هي الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، الشعار الاساسي الذي يمكن من خلاله تحقيق الانتصار النهائي للبشرية .

لقد تشرفت ولايات ميكرونيزيا الاتحادية باستضافة الاجتماع السنوي الثاني والعشرين لمحفل جنوب المحيط الهادئ في باليكير ، عاصمة جزيرتنا الجميلة بونبي ، يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه . واستعرض رؤساء حكومات البلدان الخمسة عشر الاعضاء في منطقتنا ما أحرز من تقدم ، واتخذوا قرارات بشأن عدد من المسائل التي تهم هذه المنطقة ، والتي كانت ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو بيئية بشكل عام . وساسرد بإيجاز ، بعض الموضوعات التي نوقشت .

لاحظ المحفل مع الاسف أن قلقه العميق طويل الامد إزاء إجراء تجارب الاسلحة النووية في المنطقة لم ينته نظرا لعدم انتهاء أسبابه حتى الآن . ومن وجهة نظرنا أن أحد الدروس المستفادة من صراع الشرق الاوسط الذي وقع مؤخرا ، هو أنه ينبغي على كل دولة من الدول الرئيسية في العالم أن تكون قدوة تحتذى حتى يمكن بالإمكان إخماد دوافع البعض للعمل على تطوير الاسلحة النووية دعما لطموحاتهم المشينة . ولهذا السبب ، نرحب بالقرار الذي اتخذته فرنسا ، وهي دولة رئيسية في هذه المنظمة ، بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، والتوقيع على اتفاقية البرنامج البيئي الاقليمي لجنوب المحيط الهادئ والمصادقة عليها .

ومع ذلك ، فما زلنا ننتظر وقف تجارب الاسلحة النووية في منطقتنا . وبوصفي رئيسا للمحفل ، أؤكد كل التأكيد على تصميم جميع الدول الاعضاء للمثابرة على بذل جهودنا ، ما استطعنا الى ذلك سبيلا ، بغية الوصول الى ضمائر الذين يبدون على استعداد لتفقد الآثار الهدامة للتجارب النووية على شعب جزيرة نائية ، لكنهم ليسوا على استعداد للقيام بهذه الانشطة في أوطانهم ذاتها .

ومن قبيل الاغتباط ، أن المحفل شعر بالارتياح لان الولايات المتحدة لم تتجاهل شواغله التي أبداها لها من قبل بشأن تدمير الاسلحة الكيميائية في جزيرة جونسون المرجانية . وفي حين أننا لم نستطع أن نحول دون نقل المخزون الاوروبي من هذه

الاسلحة الى جزيرة جونسون المرجانية بغية تدميرها في المستقبل ، فما زلنا نعترض على القيام بهذا النشاط في منطقتنا . وقد أعرب الرئيس بوش لرؤساء حكوماتنا في مؤتمر القمة الذي عقد في هونولولو عن التزامه شخصيا ، بانه لن تستقدم أي مخزونات اخرى الى جزيرة جونسون المرجانية ، ووافق على السماح لبعثة علمية من المحفل برصد هذا النشاط .

ونحن نشكر الولايات المتحدة لاهتمامها الخاص بشواغلنا ، ونامل أن يتم توضيح هذه النقطة بشكل فعال وهي انه لا يمكن للدول الاكبر أن تعتبر منطقتنا مكاناً خالياً مناسباً للتخلص من النفايات والكيماويات والمواد المشعة السامة والخطرة . وفي هذا الصدد ، يتطلع المحفل ايضا الى تعزيز اتفاقية لندن لإلقاء النفايات في الاجتماع الاستشاري التالي في عام ١٩٩٢ .

وقد اعتُرف بأن اشد واخطر تهديد فوري وبيئي على المنطقة هو تغيير المناخ الذي حصل أو ازدادت حدته من جرّاء أعمال قام بها الانسان ، ولاسيما انبعاث غازات الدفيئة المتولدة صناعيا . واكد المحفل للمجتمع الدولي اهمية وضع اطار لاتفاقية بشان التغيير المناخي والالتزام بها ، تتضمن التزام البلدان الصناعية بإجراء تخفيضات فورية وكبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة ، والتزام جميع البلدان بأن تسعى جاهدة للتوصل الى زيادة كفاية استخدام الطاقة عن طريق تطوير مصادر بديلة للطاقة وذلك ضمن أمور أخرى .

كما لاحظ المحفل مع التقدير أن اللجنة التفاوضية الحكومية الدولية بشأن الاتفاقية الاطارية قد اعترفت بضرورة مواجهة الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة الضعيفة والمنخفضة التي ستكون أول من يعاني من الآثار العكسية ، أو حتى من الفناء المحتمل ، نتيجة لارتفاع مستوى البحار من جراء ارتفاع الحرارة العالمي .

وفيما يتصل بمسألة بيئية أخرى ذات أهمية كبرى ، رحب المحفل بالتقدم الأخير المحرز صوب تحقيق حظر كامل على الممارسة المدمرة المتمثلة في الصيد بالشباك المعوّمة . ويأمل المحفل أن يجري العمل بالاتفاقية الخاصة بحظر صيد الأسماك بالشباك المعوّمة الطويلة في جنوب المحيط الهادئ . إن الاتفاقية التي بدأ سريان مفعولها في ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ ، تطالب بالامتثال الدقيق لقراري الجمعية العامة ٤٤/٢٢٥ و ٤٥/١٩٧ . كما يأمل المحفل أن تظل هذه الهيئة على نفس القدر من التيقظ الذي أسهم حتى الآن أيما إسهام في التحرك صوب القضاء على الصيد بالشباك المعوّمة .

وفيما يتعلق بالأمور الاقتصادية ، يعترف المحفل بضرورة أن تشارك البلدان الأعضاء فيه بمزيد من الفعالية في محافل التجارة الدولية . وفيما يتصل بالنمو والتعزيز الحاليين للتكتلات التجارية الاقليمية ، نأمل أن تتطور هذه التكتلات في اتساق مع عمليات مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة لا أن تحل محلها . وننضم الى الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي في التأكد على أهمية إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف وعادل ، وعلى الأخص لصالح امكانيات التنمية للبلدان الأشد فقرا . وندعو الى الاختتام الناجح والسريع لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية .

والمحفل بالطبع ملتزم التزاما عميقا بتأييده لتقرير المصير لجميع الشعوب ، بما في ذلك شعوب منطقة المحيط الهادئ . ونتوقع تحقيق تقدم كبير أثناء العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، ونطالب جميع الدول الاستعمارية المتبقية أن تضع ريثما يتم ذلك اطار عمل فعالا يتم فيه احترام حقوق الانسان ، بما في ذلك الحق في تقرير المصير ، للشعوب التي لا تزال تعيش في ظل الاستعمار .

ومن الامور التي كان ولا يزال ينصب عليها اهتمام المحفل التطورات الحاصلة في كاليدونيا الجديدة ، حيث قامت مجموعة من وزراء بلدان المحفل مؤخرا بزيارة لمراقبة حالة سكان الكاناك الاصليين . وبينما نشجع القيام بالمزيد من العمل الملموس ، يعترف المحفل أن السلطات الفرنسية تسعى الى اتخاذ تدابير إيجابية للنهوض بالتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنصفة في الاقليم . ومن المامول أن تهيئ هذه التدابير وغيرها المناخ اللازم لتحقيق تقرير المصير عن طرق التطور السلمي .

بهذا اختتم بياني بصفتي رئيسا لمحفل بلدان جنوب المحيط الهادئ . وأدلي بهذه الملاحظات باسم بلادي ، ولايات ميكرونيزيا المتحدة .

إن العديد من شعوب وبلدان العالم اليوم تعيش في ظل ظروف افضل ، وبوسعها أن تامل في غد أكثر إشراقاً ، كنتيجة مباشرة لعمل هذه المنظمة . على اني اجرؤ على القول بأن قلائل ممن فازوا بمثل ما فاز به مواطنو ولايات ميكرونيزيا المتحدة ، من التشجيع الطويل والملموس من هذه الهيئة طوال فترة سريان الميثاق . واسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أتوجه في هذا اليوم بالعرفان والشكر الى أعضاء مجلس الوصاية ، وجميع أعضاء مجلس الامن السابقين والحاليين ، وإلى الامانة العامة ، والحكومات والافراد الذين وقفوا الى جانبنا طوال هذه السنين دون كلل من أجل تحقيق هدفنا المنشود في تقرير المصير . واستميحكم عذرا إذ أخص بالذكر عضوا معينا في هذا الصدد ، ولكن الولايات المتحدة ، بصفتها الدولة القائمة بالادارة سابقا ، يتوجب أن تلقى ثناءً مطلقاً على التزامها الفريد وعلى سخائها .

وفي السنوات المقبلة كلما فكر ابناء شعب ولايات ميكرونيزيا المتحدة في منشأ بلدنا ، سيغمرنا الشعور بالامتنان لان الامم المتحدة كانت في مطلع رحلتنا حاضرة لتشملنا بالمبدأ العظيم من مبادئ الميثاق الذي يقضي باحترام حق جميع الشعوب في تقرير المصير . ولكننا الآن لم نعد مجرد هدف للدعم المادي والتاييد المعنوي لهذه المنظمة . لقد التزمنا أنفسنا بالميثاق عن طيب خاطر وقبلنا بجميع الالتزامات الناشئة عن ذلك . ونجد لزاما علينا أن نعوض جزئيا عن هذه السنوات الطويلة من تفاني

المنظمة من أجل تقدمنا بالطريقة الوحيدة التي يمكننا القيام بها ، وهي أن نعاهد النفس على أن نصبح عضوا فعالا وأن نضطلع بأمانة بالتزاماتنا بتقديم إسهامات إيجابية . ونحن نقطع على أنفسنا هذا العهد .

ولأن المبادئ التي وحدت صفوف شعبنا تحت راية دستورنا وثيقة الصلة بمبادئ ميثاق هذه الهيئة ، فإننا بالطبع نؤيد تأييدا قويا الاقوال والافعال الصادرة عن الامم المتحدة ، وخاصة تلك التي تتصل اتصالا مباشرا بتعزيز حقوق الانسان وإخماد الصراعات المسلحة . وحتى في جزرنا البعيدة في المحيط الهادئ ، فإننا قد هللنا عند انهيار جدار برلين وشعرنا بالامتعاض عند غزو العراق للكويت . واليوم ننضم الى مناشدة حكومة العراق بالامتثال التام بجميع قرارات الامم المتحدة . ونشعر مع جميع الشعوب الاخرى بالارتياح العميق إزاء النهاية البادية للحرب الباردة ، ونحن إذ نشيد بالاحداث البالغة الاهمية لتقرير المصير في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، نشعر بالتعاطف مع الشعوب الشجاعة الكثيرة التي تواجه اختبارات صعبة ونشعر بمعاناتها . ونصلي من أجل التوصل الى نهاية مبكرة للحرب الاهلية المأساوية الدائرة في يوغوسلافيا . كما نصلي من أجل الإفراج في أبكر وقت ممكن عن جميع الرهائن المحتجزين في الشرق الاوسط ، ونجد مدعاة للامل في الجهود الدؤوبة التي تبذلها هذه الهيئة ويبذلها الامين العام .

ولكن ، لان هذه هي المرة الاولى التي يشارك فيها بلدي في المناقشة العامة ، ولاننا نوافق على الملاحظات التي ذكرتها آنفا نيابة عن محفل جنوب المحيط الهادئ ، سأقتصر الآن على التوسع في موضوع واحد ذكرته سابقا ويهمنا بشكل خاص ، وهو مسالة الاستجابة العالمية المنسقة للآثار الناجمة عن التغيرات المناخية التي جلبتها انشطة الإنسان .

ونشعر بالامتنان لان أعضاء هذه الهيئة كان لديهم بعد النظر الكافي لان يعقدوا المفاوضات التاريخية الجارية الآن بخصوص البيئة والتنمية وتغير المناخ ، ونتطلع إلى التوقيع على مكوك فعّالة بشأن هذه المواضيع في العام القادم في البرازيل . وحتى قبل أن ننضم إلى عضوية الامم المتحدة أُعطينا الفرصة للمشاركة في تلك العمليات بفضل اعتراف الجمعية العامة بأن اهتمام الجنس البشري بالنتائج اهتمام عالمي حقا . وفي هذا الصدد رحبنا بقرار تخصيص مقعد لوفد جزر كوك في المفاوضات الخاصة بتغير المناخ التي انتهت توا في نيروبي ، هذا الوفد الذي تأكدت حكمته بالإسهامات القيّمة التي قدمها ممثله في تلك الاجتماعات .

إن ولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، مثلها مثل عدد من البلدان في منطقة المحيط الهادئ وفي مناطق أخرى ، دولة أوقيانوسية تتالف من جزر صغيرة داخل إقليم ذي سيادة تقترب مساحته من مساحة الجزء القاري من الولايات المتحدة . لذا ، فإن مساحة مياهنا المحيطية شاسعة . ورغم ذلك لا ننظر إلى بلادنا على أنها جزر صغيرة تباعد بينها مساحات خالية كبيرة . فقد كان المحيط بالنسبة لنا ، وسيظل دائما ، أكبر مصدر للرزق . وغلته وحدها تشكل المورد الرئيسي لبقائنا الاقتصادي ، مما يجعلنا مدركين للحاجة إلى أن نعيش معه في وئام دائم . وكنا نعتقد ، حتى عهد قريب ، أن عددنا أقل من أن يكون لانشطتنا أي تاثير على هذا المحيط العظيم . ولكننا ، وإن كنا لا نزال نجهل الكثير عنه ، تبيّنا أن المحيط لديه ردود فعل كثيرة على الانشطة التي يزاولها الإنسان حوله وعلى سطحه .

اثنان من ردود الافعال تلك يحدثان بسبب ارتفاع درجة حرارة المحيط من جراء تغير المناخ ، ويؤثران على صلاحيته جزرنا للسكنى ؛ وهما ارتفاع مستوى سطح البحر

وتغير التنوع البيولوجي البحري . وكلاهما اعترف به العلماء المشاركون في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، وكلاهما لا بد من معالجته بفعالية إذا كان لبلدنا أن يظل على قيد الحياة وأن يتطور .

ومع ارتفاع درجة حرارة المحيطات وتعرض القلنسوات الجليدية القطبية للذوبان بسبب التركيز غير الطبيعي لغازات الدفيئة في الغلاف الجوي فإن مستوى سطح المحيط يرتفع حتما . ولا أبالغ إذا قلت إن الجزر والمناطق الساحلية المنخفضة في أجزاء عديدة من العالم يقطنها اليوم ملايين من الناس ستصبح أولا غير صالحة للكسنى وستختفي كلية في نهاية المطاف . ولا يمكن لأي قدر من المساعدة أو نقل التكنولوجيا أن يحول دون هذه النتيجة التي يحتمل أن يبدأ حدوثها أثناء فترة حياتنا . وقد أشارت بعض التقارير إلى الهجرة باعتبارها استراتيجية للتكيف ، ولكن تجربة العالم حتى اليوم في الهجرة القسرية للشعوب كانت كلها مفجعة ، أما الحل الوحيد فهو التحكم في الانشطة التي تتسبب في ارتفاع مستوى سطح البحر .

الحقيقية الاخرى المساوية في الاهمية بالنسبة للشعوب الجزرية هي أن ارتفاع درجة حرارة المحيطات سيؤثر سلبيا على طائفة عريضة من الاحياء المائية بما فيها الشعاب المرجانية التي تعد أساس مصائد الشعاب المرجانية في بلادنا ، وخط دفاعنا ضد عنف المحيط المفتوح . هذا بالإضافة إلى أن أرصدة وتحركات أسماك المحيط التجارية التي تعتمد عليها كل خططنا للتنمية الملموسة قد تتعرض لتغيرات يصفها العلماء بانها عميقة ولكن لا يمكن تحديدها بدقة على أساس المعرفة الحالية .

من الواضح أن الدول الجزرية الصغيرة هي في الواقع دول الخط الاول بين بلدان العالم التي تواجه العواقب الوخيمة لتغير المناخ الذي أحدثه ارتفاع درجة حرارة الكوكب الحاصل بفعل الإنسان ، وهي عواقب قد تكون ناجمة عن أثر هذا الارتفاع على أعظم مورد لنا الا وهو المحيط .

ولا بد لي هنا أن أشير أيضا إلى سبب رئيسي في أن ارتفاع درجة حرارة المحيط أمر يهم العالم بأسره لا الجزر المنخفضة وحدها ؛ وهو أن مياه المحيط والكثير من كائناته الحية ، مثل الشعاب المرجانية ، من المعروف أنها تختزن كميات ضخمة من غاز

ثاني أكسيد الكبرون وغيره من غازات الدفيئة . ونعرف أن ارتفاع درجة الحرارة يتسبب في انطلاق تلك الغازات من المحيطات إلى الغلاف الجوي . إلا أننا لم نتمكن حتى الآن من تكوين فكرة صحيحة عن هذه العملية بالدقة العلمية المطلوبة . وإذا عرفنا أن المحيط الهادئ وحده يشكل ثلث المساحة الكلية للكرة الأرضية تقريبا ، نجد أن المخاطر المترتبة على إطلاق هذه الغزات من خلال الانشطة التي يزاولها الإنسان بلا كابح على الارض مهولة إلى حد لا يمكن معه تجاهلها . ووجود مثل هذه العمليات الطبيعية في المحيطات ليس مسالة تخمين أو افتراض ، بل هي حقائق علمية ثابتة . ومن هنا تملي مصلحة الإنسان إعطاء أولوية قصوى لتنمية فهمنا الشامل لها لدى تخصيص الموارد الملتزم بها بموجب الاتفاقية الإطارية .

وبوصفنا بلدا جزريا ، نؤمن بأن مكانتنا ومسؤوليتنا تحتمان أن نسترعي الانتباه إلى الدور الاساسي الذي تؤديه المحيطات في بيئتنا العالمية . وقد تعهدنا أن نقوم بذلك ، جنبا إلى جنب مع بلدان جزرية أخرى ، في دورات لجنة التفاوض الحكومية الدولية . وإنني لمتفائل بأن هذه المسالة الحيوية ، بدعم هذه الهيئة ، ستولى الاعتبار الواجب في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ .

وفي الختام ، أعبر مرة أخرى عن سرورنا وخجل تواضعنا للسماح لنا بالتكلم في هذه المناسبة . إننا ناخذ ماخذ الجد مسؤوليات عضويتنا في هذه الهيئة العالمية . ومع أننا بلد صغير ، يحدونا أمل وطيد في أن يحظى صوت ولايات ميكرونيزيا الاتحادية بالاحترام في السنوات القادمة لارتفاعه البنّاء في إعلاء الميثاق وفي العمل في هذا المشروع التعاوني الاعظم في تاريخ العالم .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، أتوجه بالشكر إلى رئيس ولايات ميكرونيزيا الاتحادية للخطاب الذي تفضل بإلقائه منذ قليل .

أُصطحب السيد بايلي أولتير ، رئيس ولايات ميكرونيزيا الاتحادية إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد دي تيليا (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، في البداية ، أود أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة . ولا يساورني شك في أنكم - شأنكم شأن سلفكم - ستقودون أعمالها إلى نهاية ناجحة للغاية .

إننا نرحب بالدول الاعضاء الجدد في منظمتنا - جمهورية كوريا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية - ولايات ميكرونيزيا الاتحادية - وجمهورية جزر مارشال - وهي توسع نطاق إطارها العالمي وتقويه . ونرحب أيضا بانضمام استونيا ولاتفيا وليتوانيا لعضوية الامم المتحدة ، وهي بلدان استعادت حريتها بعد ليل طويل جاء في أعقاب معاهدة "مولوتوف - فون ريبينتروب" الشائنة . ولقد كانت الارجنتين - بطبيعة الحال - من بين أولى الدول التي اعترفت باستقلالها .

نود أيضا أن نهنئ ونشكر الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على الطريقة التي أدى بها مهمته الحساسة . وإننا نفخر بشدة بأنه ابن من أبناء أمريكا اللاتينية . لقد كانت فترة ولايته أنشط فترة في تاريخ منظمتنا ، وقد أداها ببراعة . ومما لا شك فيه أن أفكاره وتوصياته ستشكل إسهامات قيّمة في مستقبل الامم المتحدة .

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة إطارا دولية جديدا تماما . وفي عام لم تختف منه النزاعات بالكامل ، وإنما ازيحت عنه أسوأ التهديدا ، على الامم المتحدة عبء كبير ينبغي لها أن تضطلع به كضمانة لهذه الحقائق المبشرة بالخير . والارجنتين تلتزم بتاييد مساعي الامم المتحدة في هذا الإطار . ونحن نؤكد مجددا تاييدنا لنظام الامن الجماعي الوارد في الميثاق ، وبشكل خاص للدور الرئيسي الذي يقوم به مجلس الامن في صيانة السلم .

إن بلادي تبني استقرارا سياسيا واقتصاديا قويا بفضله يمكننا - نحن الارجنتينيين - أن نضع الآن خططا طويلة المدى . إن الارجنتين تقوم اليوم بالكثير في عملية بدأت في عام ١٩٨٣ وتدعمت بقوة منذ عام ١٩٨٩ . إننا نعيش عبر تحولات كبيرة ، وليس من قبيل الصدفة أن هذا ينبغي القيام به في وقت يعزز فيه العالم كله أسس نظام عالمي جديد* .

إن التغيرات الواقعة في الارجنتين هي نتيجة ثلاث أزمات خطيرة وقعت خلال الاعوام الخمسة عشر الماضية . إن افضل ما يمكن أن يقوم به بلد هو تجنب الازمات ؛ وثاني افضل شيء هو أن يتعلم منها ، وهذا ما يفعله بلدي . وإن الحفاظ على الديمقراطية عززته أزمة حقوق الإنسان وأزمة مالفيناس .

واخيرا فإن تحول سياستنا الخارجية جاء نتيجة لإدراكنا بأن مسلكنا الانعزالي الذي اتبع في عقود ماضية كان غير فعّال وأدى إلى مواجهة . وأزمة النموذج الاقتصادي الذي تسيطر عليه الدولة أسفر في عام ١٩٨٩ عن حالات خطيرة من التضخم الكبير ، وأدت بنا إلى إحداث تغيير جذري في تفكيرنا الاقتصادي وإلى انفتاحنا واستقرارنا اليوم .

إن الازمات الخاصة بالتضخم الكبير ، والسياسة الخارجية ، وحقوق الإنسان ، ولّدت معا تجديدا كاملا لسياسات البلاد الداخلية والاقتصادية والسياسية الخارجية . إن الارجنتين تخطو بثبات إلى مرحلة جديدة . وهذه عملية تتصادف مع اتجاهات ذات جذور عميقة تؤثر على الكوكب كله وعلى العديد من أعضاء الامم المتحدة . وفي حالتنا ، فإن

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بينانيتش (توغو) .

مفتاح هذا التطور أن تعزيز الحرية والديمقراطية يجري جنبا إلى جنب مع الإصلاح والانفتاح الاقتصاديين . وبوسعنا القول بارتياح كبير أن مشروعية هذه الإصلاحات أعادت تأكيدها نتائج الانتخابات التي عقدت مؤخرا في بلادي ، عندما تضافرت القوى السياسية الرئيسية في تأييد سياسة الاستقرار الاقتصادي .

منذ عام ١٩٨٩ ، تميزت السياسة الخارجية للارجنتين بإرادتنا بالانضمام إلى النظام الدولي الجديد ، وبالدفاع عن مصالحنا ، وبإعادة تأكيدنا الدولي للقيم الديمقراطية . وفضلا عن ذلك ، فإننا كبلد من بلدان أمريكا اللاتينية ، نتطلع إلى تعزيز أمة أعظم في أمريكا اللاتينية تشمل المنطقة بأسرها . إن في قلب جميع أبناء أمريكا اللاتينية حنينا إلى ذلك الوطن الاكبر . وانضمامنا إلى هذا النظام الجديد أكده عدد من التدابير الملموسة ، مثل تأييدنا النشط لمجلس الامن خلال أزمة الخليج ، الذي تضمن إرسال أفراد عسكريين ؛ وإسهامنا الحالي بمراقبين في عمليات حفظ سلام متنوعة ، وتأييدنا الصريح لعمليات التغيير في أوروبا الشرقية .

وهناك دليل إضافي على رغبتنا في التعاون والتزامنا بالسلم والامن الدوليين يمكن التعرف عليه في علاقاتنا الراهنة الممتازة ذات الفائدة المتبادلة مع المملكة المتحدة . وقد حدث هذا تحت مظلة صيغة اتفق عليها مع الحكومة البريطانية ، تحمي الحقوق السيادية غير القابلة للتصرف للارجنتين على مالفيناس ، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية .

وفيما يتعلق بهذه المسالة اؤكد أن حكومة الارجنتين تعتقد أن المناخ الجديد السائد بين البلدين سوف ييسر ايضا - وفي الوقت المناسب - استئناف المفاوضات بشأن السيادة التي طالبت بها مرارا هذه الجمعية .

إن عملية التكامل التي تبعث على التشجيع بين الارجنتين والبرازيل تكتسي اهمية كبيرة بالنظر إلى كثافة الجهود التي يستلزمها الامر وضخامة التحولات التي ستشهدها بلداننا ومنطقتنا . في شهر آذار/مارس الماضي وفي أوسونسيون وقّعت الدولتان إلى جانب باراغواي وأوروغواي معاهدة لإنشاء سوق مشتركة لمنطقة جنوب (ميركوسور) سيجري إقامتها في موعد اقصاه ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤ . ولا يساورنا اي شك في أن معاهدة أوسونسيون سوف تكون بالنسبة لمنطقتنا بمثابة معاهدة روما للمجموعة الاوروبية . إن ما نتكلم عنه ليس بالهين اليسير ، كذلك ليس بالهين اليسير حجم العملية التي ينطوي عليها الامر .

إن ضخامة المنطقة الاقتصادية الإقليمية تصبح واضحة إذا ما اخذنا في الحسبان أن تعداد سكان البلدان المشتركة يبلغ قرابة الـ ٢٠٠ مليون نسمة ؛ وإن مجموع ناتجها القومي الإجمالي يربو على ٤٠٠ بليون دولار ، أي أن ذلك يمثل نسبة تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي من مجموع ناتج سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

وفي الوقت نفسه نرى أن "مبادرة الامريكيتين" التي وضعها رئيس الولايات المتحدة تعتبر مقترحا إيجابيا .إذ أنها تشجعنا على العمل سوية بتضامن وعلى أساس متكافئ وارتكازا على وقائع ملموسة مثل التجارة والديون والاستثمار . إن الاتفاق الذي وقع مؤخرا في واشنطون بين الولايات المتحدة و (ميركوسور) واعد جدا بمستقبل زاخر بالتعاون المثمر في العلاقات دون الإقليمية مع ذلك البلد .

وبفضل الاتفاقات الهامة التي وقّعت مؤخرا مع شيلي سيكون من الممكن في القريب جدا القول بأنه لم يعد هناك اختلافات فيما يتعلق برسم الحدود الطويلة بين الارجنتين وهذا البلد الشقيق مما أتاح إمكانية الاستمرار في برنامج مكثّف من التعاون الاقتصادي ، وهذا هام جدا بالنسبة للبلدين .

ومع البرازيل أحرزنا أيضا تقدما كبيرا في مجالات أخرى حساسة . ففي شهر آب/أغسطس الماضي وقع رئيسانا اتفاقا بشأن قصر استخدام الطاقة النووية على الاغراض السلمية . ويجري التفاوض حاليا بين البلدين من جهة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية من الجهة الاخرى على إبرام اتفاق بشأن الضمانات يمكّن الوكالة من مراقبة المنشآت النووية في الارجنتين والبرازيل للتحقق من أن برامجنا النووية مكرّسة للاغراض السلمية وحدها .

وفي هذا الصدد أود أن أؤكد من جديد أن برنامج الفضاء الارجنتيني برنامج سلم وتعاون مائة في المائة وهو برنامج واضح تماما وخاضع للضمانات الدولية القائمة . لذلك قررنا التمسك بنظام الحد من تكنولوجيا القذائف .

لقد خطونا خطوة تاريخية بالاشتراك مع البرازيل وشيلي وذلك بأن تعهدنا بعدم تصنيع الاسلحة الكيميائية أو البيولوجية . وبهذه الطريقة المحددة ستستبعد بلداننا بصورة قطعية إمكانية تأثر الطرف الجنوبي للأمريكيتين بنتائج الاستخدام غير الرشيد للتقدم العلمي . وقد سرنا أننا تلقينا تأييد جمهورية أوروغواي الشقيقة لهذه المبادرة . وفي هذا السياق أود أن أوكد من جديد التزام حكومتي الشديد بالقضاء على جميع أسلحة التدمير الشامل في منطقة أمريكا اللاتينية .

وأوكد من جديد وبصورة واضحة لا لبس فيها التزامنا باحترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية داخل حدودنا وخارجها . إن الحقبة الجديدة التي بدأت مع نهاية الحرب الباردة تتميز تماما بانتصار هذه المثل السياسية والاقتصاد السوقي لكونه أكفأ أداة اقتصادية . إن تعزيز هذه الظروف الجديدة والإيجابية يتطلب مقاومة راسخة لأي تخل عن هذه المبادئ . إن حكومة الارجنتين ترفض الاشتراك ، تحت أي ذريعة كانت ، في تبرير انتهاك حقوق الإنسان والحريات الاساسية . إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا تقل أهمية عن الحقوق المدنية والسياسية . غير أن إقرار الحقوق الاولى لا يجوّز أن يستخدم ذريعة لإنكار ممارسة الحقوق الثانية . إن اللجوء إلى فرض شروط للممارسة الفعّالة لحقوق الإنسان ما برح ممارسة متكررة في الانظمة غير الديمقراطية .

إن حكومة الارجنتين تشدد أيضا على أن من حق المجتمع الدولي توجيه اصبع الاتهام إلى المسؤولين عن الانتهاكات الصارخة المنهجية لحقوق الإنسان والحريات الاساسية . ولهذا فإن حكومة الارجنتين تشترك اشتراكا فعّالا في لجنة حقوق الإنسان ، وقد صادقت على عهد الامريكيتين لحقوق الإنسان . وعند انعقاد الجمعية الاخيرة لمنظمة البلدان الامريكية في سانتياغو بشيلي وقعنا إعلانا يتعلق بالتزام متعدد الاطراف بالدفاع عن الديمقراطية . إن الجهود الرامية إلى توحيد منطقة أمريكا اللاتينية لا يوجد فيها سوى فجوة واحدة هامة . لذلك فإن حكومة بلادي تتوق إلى ضمان عودة كوبا ، في القريب العاجل ، وبشكل سلمي إلى المجتمع الدولي مع التشديد على احترام حقوق الإنسان والديمقراطية التعددية والاقتصاد السوقي وهي أمور أصبح ياخذ بها الآن رفاقها القدامى في الكتلة السوفياتية السابقة .

إن انسحابنا مؤخرا من حركة عدم الانحياز يجسد وجهة نظرنا ومفادها أن انتهاء الحرب الباردة وإقامة نظام دولي جديد قد أفرغ مفهوم عدم الانحياز من معناه ، ويجسد أيضا ما نشعر به من إحباط إزاء رفض الحركة الزام نفسها بمسائل مثل تلك التي ذكرتها آنفا ، مما لا يتفق مع وجهة نظر العديد من البلدان وسلوكها .

إننا ملتزمون التزاما شديدا بحماية البيئة ومكافحة الاتجار بالمخدرات . وهما مجالان يحق فيهما للمجتمع الدولي أن يمارس السيطرة الفعالة ، وذلك للنهوض بالمبادئ العليا التي ترتبط بالمصالح المشتركة للبشرية . ونلاحظ بارتياح خاص هنا مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في العام القادم في جمهورية البرازيل الشقيقة .

ومن جهة أخرى فإن سياسة الارجنتين الخارجية مسخرة لخدمة الشعب الارجنتيني ، وهي سياسة تلهمها الاخلاقيات الديمقراطية . ومنذ عقود ما برحت جمهورية الارجنتين تعاني من فقر مستمر ومتزايد ضحاياه هم أبناء شعبها . إن السياسات الخارجية القائمة على المواجهة كلفت ثمنا باهظا تحمله الفقراء والمحتاجون . لقد آثرت حكومة بلادي إزالة المواجهة العقيمة من سياستها الخارجية لانها ترى أن هذه المواجهة تنعكس سلبا على مصالحها ، وعلى مصالح النظام الدولي الجديد . وهذه حالة تتلاقى فيها

المبادئ الاخلاقية مع الواقعية ، ويماثل فيها الدفاع عن المصالح المادية المشروعة الدفاع عن المبادئ .

وفي الوقت نفسه نطالب بقوة بإنهاء السياسات الحمائية التي تشوه الاسواق الدولية للمنتجات الزراعية والتي تتخذ شكل تدابير خاطئة لإعانة الإنتاج والتصدير . إن هذه السياسات لا تقوم على أساس اقتصادي رشيد سواء بالنسبة إلى البلدان التي تطبقها أو بالنسبة إلينا . فهي من جهة لا تسمح للمنتجين الاكفاء بعرض صادراتهم الزراعية ، ومن الجهة الاخرى تعاقب المساهمين والمستهلكين والقطاعات الحضرية الواسعة في البلدان التي تنفذ هذه السياسات الحمائية . وعلاوة على ذلك فإن هذه السياسات تزيد من الانحطاط الايكولوجي الخطير الناجم عن استخدام هذه الاساليب الانتاجية والإفراط في استخدام المواد الكيميائية ، وهو استخدام لا قبل للبيئة بتحمله . ويؤدي ذلك إلى اختلال بيئي أكبر من التدمير الخطير جدا للغابات الاستوائية . ومن جهة اخرى هناك تباين صارخ في الممارسات التجارية التي تتسامح في دعم الصادرات الزراعية ، بينما تحظر تلك الممارسات على الصادرات الصناعية . وهذه السياسات الخاطئة لا تطبقها سوى البلدان الغنية جدا ، بل إنها بتطبيقها لهذه السياسات تعرض للخطر إنتاجيتها العالمية وتجازف بقدرتها على التنافس في المستقبل .

إننا مقتنعون تماما بأن إزالة جميع اشكال الدعم سوف تفيد جميع الدول . وسوف نواصل كفاحنا لتحقيق هذا الهدف في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) وبالاتفاق مع الاعضاء الآخرين في مجموعة "كيرنز" . ونأمل في الحصول على دعم الولايات المتحدة الواضح وتفهم المجموعة الاوروبية فيما يتعلق بضرورة الإصلاح . إن المستقبل ، واقصد التعاون الاقتصادي الدولي ، يتوقف على قدرتنا على إيجاد حل متعدد الاطراف لهذه المشاكل والحفاظ على الروح الإيجابية لاتفاقات بريتون وودز .

إن الارجنتين ، بغية إقامة روابط اقتصادية متينة مع بلدان أوروبا الغربية ، قد وقعت اتفاقات بشأن تعزيز الاستثمارات والضمان المتبادل ، وهي مستعدة للتفاوض على اتفاقات بشأن إزالة الازدواج الضريبي ، الامر الذي سييسر التدفق الطبيعي لرؤوس الاموال في كلا الاتجاهين . وفي الوقت نفسه عملنا على إعادة جدولة ديوننا مع نادي باريس .

ونحن نتطلع إلى علاقات أكثر مرونة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية . وإننا على ثقة بأن الاتفاق الإطاري الموقّع منذ ما يزيد قليلا عن سنة ، والاتفاق الموقّع في نيسان/ابريل ١٩٩١ ، بشأن ايجاد مفوضية في بوينس آيرس ، سيكونان من الصكوك الفعالة لتكثيف العلاقات وتسهيل تبادل الآراء .

وأود أن أشير إلى موقف بلادي تجاه ثلاث مسائل محددة هي جوانب للحالة العالمية الراهنة تهم حكومتي بصفة خاصة .

إننا نشعر بالتشجيع ، إذ أنه من بين التغييرات الايجابية العديدة التي وقعت في العالم ، برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لحكومة جنوب افريقيا ، الذي يهدف إلى القضاء على نظام الفصل العنصري غير العادل قضاء كاملا وإلى الأبد وبهذا يمهد الطريق لبناء جنوب افريقيا جديدة . ولهذا ، قررنا إعادة العلاقات الدبلوماسية مع تلك الدولة . وتعتبر هذه الخطوة مؤشرا على التزامنا ، جنبا إلى جنب مع الضغط الدولي ، بقيام مجتمع ديمقراطي وعادل في جنوب افريقيا ، يرتكز على مبدأ صوت واحد للفرد وعلى القضاء الكامل على التمييز العنصري .

ومن ناحية أخرى ، أنه لمما يقلقنا أنه بالرغم من الجهود والخطوات التي لا حصر لها التي بذلت من أجل ايجاد حل سلمي لكثير من الصراعات الإقليمية ، لم يجد المجتمع الدولي حتى الآن حلا عادلا وسلميا ودائما لمشكلة فلسطين . وإننا نؤيد نداء الولايات المتحدة لعقد مؤتمر سلام في المنطقة ، يستهدف ايجاد حل مرض ونهائي للقضايا المختلفة المطروحة بما فيها استعادة الأراضي المحتلة ، وكذلك التسليم بالحق في وجود حدود آمنة ومعترف بها دوليا . وفي هذا السياق ، وكما ذكر في السنة الماضية في هذه الجمعية العامة ، تعتقد حكومة الأرجنتين أن الوقت قد حان لننبذ الاشارات القائمة على تشبيه الصهيونية بالعنصرية ، كوسيلة أخرى لايجاد مناخ مناسب للمبادرات الدبلوماسية الجارية .

وفيما يتصل بمنطقتنا ، منطقة أمريكا اللاتينية ، أود أن أعرب عن تأييد جمهورية الأرجنتين للجهود الجارية للتوصل إلى حل نهائي للصراع المتعلق بالسلفادور .

وأود أن أؤكد من جديد اعتراف حكومتي بدور الامين العام وممثله الخاص بشأن هذه المسألة . وأود أيضا أن أذكر الموقف البنّاء الذي اتخذته حكومة السلفادور في سعيها من أجل ايجاد توافق آراء يقوم على السلم والعدل وتوطيد الديمقراطية في تلك الامة الشقيقة . وإننا نقدر بصفة خاصة الزيارة التي قام بها الرئيس كريستياني للارجنتين هذا الشهر .

وتنعقد كل آمال البشرية في السنوات المتبقية من هذا القرن على اسناد دور رئيسي للامم المتحدة . ومن هذه الزاوية كانت سنة ١٩٩١ سنة حافلة وحاسمة في نبذ روح الشك والتشاؤم . وقد أبدى مجلس الامن ، بصفة خاصة ، فاعليته بفضل التعاون الذي ولد بعد نهاية الحرب الباردة .

وعلينا مواصلة تعزيز هذه الاتجاهات الايجابية . وأن الامم المتحدة ، دون شك ، هي المحفل السليم لمناقشة المشاكل ، وايجاد حلول لها وكفالة تنفيذها . ومن ثم ، ينبغي أن نلتزم بالاحترام الصارم لميثاقنا والدفاع بحماس عن الروح التي تنبثق منه* .

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

خطاب السيدة غرو هارلم برونتلاند ، رئيسة وزراء مملكة النرويج

الرئيس : تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيسة وزراء مملكة النرويج .

اصطُحبت السيدة غرو هارلم برونتلاند ، رئيس وزراء النرويج ، إلى المنصة .

الرئيس : يسعدني أن أرحب برئيسة وزراء مملكة النرويج ، دولة الدكتورة غرو هارلم برونتلاند ، وأدعوها إلى إلقاء تكلمتها أمام الجمعية العامة .

السيدة برونتلاند (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لمن دواعي السرور حقا أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع في مثل هذا الوقت الذي يشهد منجزات وبشائر عظيمة للأمم المتحدة . ويسعدنا أيضا أن نرى الدول الأعضاء الجدد حاضرة بيننا ، وأن نرحب بصفة خاصة بجيران النرويج الأقربين ، دول البلطيق ، التي استعادت الآن مكانها المشروع بين البلدان الحرة والمستقلة .

إننا نقف أمام أفق جديد وخريطة سياسية متغيرة . وإن قدراتنا على مواجهة مجموعة كبيرة من الشواغل المشتركة تحسنت بدرجة كبيرة بفضل تلاقي مصالح الدول الرئيسية ومصالح الشمال والجنوب .

السلام والديمقراطية والبيئة والتنمية - هذه هي القضايا الرئيسية في جدول أعمالنا المشترك للقرن الحادي والعشرين . وهذه القضايا ليست قضايا منفصلة . إنها مرتبطة ارتباطا وثيقا . وبإمكاننا إذا عملنا معا ، لا ضد بعضنا البعض ، أن نحلم بعالم ذي إدارة أفضل وحكم أصلح ، لا حياد فيه عن المبادئ الأساسية للديمقراطية ، وعن الاقتصادات السوقية ذات البعد الاجتماعي القوي والوجه الإنساني ، وعن ادراكنا أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تكون قابلة للإدامة .

إن التغييرات العميقة التي شهدها الاتحاد السوفياتي هي من بين الأحداث الأربعة أو الخمسة الفاصلة في هذا القرن . ونحن نأمل أن نرى قريبا ٧٠٠ مليون من البشر في أوروبا وحدها يتمتعون بالديمقراطية وأحوال السوق الاقتصادية المشتركة . ويجب الآن التصديق دون تأخير على معاهدات تخفيض الأسلحة الموقعة لتعزيز الإنجاز السياسي الحاصل بين الشرق والغرب ولتسريع اندماج الشرق في الاقتصاد العالمي .

إننا نؤمن ايمانا راسخا بأن الاستقرار والنمو الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي من الامور الاساسية لشعب الاتحاد السوفياتي ولأوروبا بل وللعالم . وبغية دعم التحول الجاري وتأييد اندماج الاتحاد السوفياتي في الاقتصاد العالمي ، فإننا بحاجة عاجلة إلى شرايين اقتصادية وديمقراطية تربط بين الاتحاد والجمهوريات والعالم الديمقراطي . ولا يمكننا أن نحجم عن الإقدام ونتريث حتى يصبح الوضع أكثر انتظاما . فأكبر مخاطرة هي الامتناع عن تعريض أنفسنا لأية مخاطرة .

ولابد للأمم المتحدة أن تتكيف مع صورة العالم المتغير . ومن أول واجباتنا نحن الذين نؤيد دوما ، انطلاقا من سياستنا واقتناعنا ، الامم المتحدة ، أن نؤكد الحاجة إلى الاصلاح المستمر للأمم المتحدة . فنحن بحاجة إلى أمم متحدة تكون أكثر دينامية وأشد تركيزا وممولة تمويلا آمنا ، وتقوم بتحديد الاولويات بناء على الحاجات الحالية والمقبلة . إن هذه الجمعية العامة لا يمكنها أن تكون مجرد جمعية عامة روتينية الاداء .

وبإمكان الأمم المتحدة الآن ، بعد أن صمدت مؤخرا أمام اختبارات عنيفة ، أن تمضي قدما بثقة وثبات . ولنتخيل كيف يكون حال اجتماعنا هذا هنا في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ لو كانت قوات الاحتلال العراقية لا تزال في الكويت . أي نوع من المصداقية سيكون لأية مناقشة لصنع السلم وصيانة السلم ومنع الصراعات لو أننا فشلنا في مواجهة مثل هذا العدوان الصارخ ؟ ولكن الأمم المتحدة ارتقت إلى مستوى التحدي وقربتنا من النظام الجماعي للسلم والأمن الدوليين المتوخى في الميثاق . والآن لابد لأي معتد محتمل أن يفكر أكثر من مرتين ، وبات بإمكان جميع البلدان أن تتمتع بقدر أكبر من الأمن لأن الدول الرئيسية تعمل الآن معا - لا ضد بعضها البعض - هنا في مجلس الأمن .

إن مجلس الأمن هو الحارس الأول لأمننا الجماعي ولابد أن يبقى كذلك . ومن الضروري أن يمارس مجلس الأمن صلاحيته الكاملة من أجل مواجهة التحديات الحالية والمقبلة .

وبالمثل فإن المنصب السامي للامين العام منصب له مسؤوليات محددة بوضوح . وينبغي زيادة تعزيز دوره في الدبلوماسية الوقائية . ولابد أن يعطي هو والامم المتحدة الوسيلة والسلطة . ولن يجدي شيء دون ذلك .

إن حضارة التسلح التي سمحنا لها بالازدهار هي أحد العناصر الاساسية لمشكلة الامن . كيف سمحنا بالحشد السري الهائل للقوة في بعض البلدان ؟ إن المسؤولية عن ذلك تقع على عاتق الحكومات والقطاع الخاص على السواء . فقد أخفقت الحكومات في وضع القواعد الدولية اللازمة ، واستغل القطاع الخاص هذا الفراغ سعيا وراء الربح .

ولا يمكننا بعد الآن أن نسمح للدكتاتوريين بالتسلح من أجل العدوان . فلابد أن نمنع النظم غير المسؤولة من الوصول إلى أسلحة التدمير الشامل . ولابد أن نفرض حظرا عالميا على الاسلحة الكيميائية وأن نحد من تجارة السلاح . إننا نؤيد فكرة وضع سجل لكل مبيعات الاسلحة . ويلزم أن تولي الامم المتحدة هذه المسألة الاولوية القصوى . وإذا تمكنت الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الامن ، وهي الدول المصنعة والمصدرة الرئيسية للاسلحة ، أن تتعاون في هذا الميدان الهام وكذلك ، أصبحت لدينا فرصة لتحسين الوضع .

ونرى في بلدان كثيرة ميزانيات عسكرية بأحجام مذهلة . ومن المرجح أن ينظر المجتمع الدولي في أمر مثل هذه الاولويات الوطنية . فكيف يمكن تبرير تخصيص نسبة ١٠ في المائة أو ١٥ في المائة أو أكثر من ميزانيات الدول للانفاق العسكري بينما يحصل التعليم والرعاية الصحية على أقل من ذلك بكثير ، في حين أن مستقبل تلك البلدان لا يكمن في التسلح وإنما في تعليم سكان أصحاء ؟

ولابد لنا أن نعالج مسائل السلام بالحيطة والوقاية الحقيقية من الصراعات إنما تعني المعالجة النشطة لكل الاسباب الاساسية للصراع والضيق الإنساني .

ويتعين علينا قبل كل شيء أن نتخذ موقفا حازما في تصميمنا على التخفيف من حدة الفقر . انظروا إلى افريقيا جنوب الصحراء ، حيث تحرم الاغلبية العظمى من السكان من أي أمل في مستقبل لائق . انظروا إلى الفجوات المخيفة بين الاثرياء

المترفين والفقراء البائسين . ومن المفزع أن مئات الملايين من البشر يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم . كيف يمكننا العيش في وضع يموت فيه كل يوم ٠٠٠ ٤٠ طفل بسبب سوء التغذية والأمراض ؟

لابد لنا أن نخرج من هذه الحلقة المفرغة . فالفقر هو سبب ونتيجة الانهيارات البيئية المدمرة في كثير من البلدان النامية ، التي تهدد الأنظمة الحيوية لدعم الحياة التي لا غناء عنها للأجيال المقبلة . ولابد أن نخرج من طريق الفقر المسدود الذي يؤدي إلى الهجرة على نطاق واسع وإلى زيادة عدد اللاجئين .

وإذا فشلنا في حل مشكلة الفقر الآن ، فإن مشكلاتنا ستتضاعف . فمن المرجح أن يضاعف الانفجار السكاني عددنا أو يزيده إلى ثلاثة أمثال ، و ٩٠ في المائة من هذه الزيادة ستحدث في البلدان النامية .

إن التخفيف من حدة الديون أمر ضروري . فكيف يمكن للبلدان النامية أن تقوم بالاستثمارات المطلوبة لتوفير الرعاية الصحية والتعليم والمرافق الأساسية لهذا العدد المتنامي من السكان بينما هي اليوم تختنق تحت أعباء الديون الثقيلة وبينما تتجه التدفقات المالية إلى البلدان الغنية من البلدان الفقيرة ؟

وتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية أمر أساسي ، ومفهوم النمو لابد من تعديله لكي يتكيف مع متطلبات التنمية القابلة للاستمرار . ويجب أن تتاح الفرصة الحقيقية للافراد للحصول على السبل التي تمكنهم من تقرير اختياراتهم وتحمل المسؤولية عن مستقبلهم . ويجب أن نبني اقتصادا عالميا يمكن لكل البلدان أن تشترك فيه على قدم المساواة .

وللخروج من هذه الأزمة ، نحتاج إلى تعزيز إمكانيات وصول البلدان النامية إلى أسواق العالم . وقد قدم البنك الدولي دليلا صارخا على ذلك : فستنتفع البلدان النامية بحوالي ٥٥ بليونا من الدولارات الأمريكية إذا أتيح لها الوصول دون عوائق إلى أسواق البلدان الصناعية . وهذا يعادل ما تحصل عليه هذه البلدان الآن من مساعدات .

وجولة أوروغواي حيوية ويجب أن تتم بنجاح . ويجب أن تحكم التجارة العالمية قواعد عامة . ويجب أن تكون مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة حصنا للانضباط التجاري . وآليات الانفاذ هامة ، وخاصة بالنسبة للأطراف الأضعف .

وفضلا عن ذلك ، فإننا نحتاج إلى سياسات اقتصادية كلية منسقة وإلى الأدوار الاستشارية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

ولئن كانت السياسات الاقتصادية هامة ، إلا أن كل الشواهد تؤكد أن التنمية الاجتماعية تعتمد على الديمقراطية والتعددية . ذلك أن أفضل السياسات الاقتصادية لن تكفي وحدها إلا إذا أمكن اطلاق الإمكانيات البشرية لسكان أصحاء متعلمين وتمكن الشعب من المشاركة في الحياة السياسية دون خوف .

وستظل المساعدة هامة ، وبخاصة في افريقيا . وكثير من البلدان المانحة يمكن أن تزيد من كمية مساعداتها وتحسن نوعيتها . وأشعر أنه يمكنني أن أشير إلى ذلك لأن النرويج تحافظ على تقديم مساعدات التنمية بنسبة تزيد عن ١ في المائة من اجمالي الناتج الوطني ، وهي أعلى نسبة في العالم . إلا أن المساعدة وحدها لا يمكنها على الاطلاق أن تحل مشكلة الفقر . ولابد من تصميم المساعدة بشكل يساعد على بناء اقتصادات سليمة وتنفيذ سياسات الاصلاح الاجتماعي .

بعد أقل من تسعة شهور سينعقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في البرازيل وطموحاتنا في احراز نجاحات في هذا المؤتمر لابد أن تكون كبيرة بما يتلاءم وطبيعة وكبر المشاكل التي تواجهنا . والشواهد العلمية توضح مدى خطورة هذه المشاكل . ونحن نزيد بدرجة كبيرة من الاعباء التي نفرضها على قدرة هذا الكوكب على استيعاب آثار الانشطة البشرية على نحو لم يشهده التاريخ البشري من قبل على الاطلاق . ولئن كان لا يزال أمامنا وقت لإحداث التغييرات اللازمة ، إلا أن هذا الوقت يمضي بسرعة .

ولكي ينجح مؤتمر ريو دي جانيرو نجاحا حقيقيا ، فمن الضروري أن تشارك الحكومات على أعلى مستوى في عمليات التحضير وألا تنتظر حتى يعقد المؤتمر .

والعدد الكبير من المنظمات غير الحكومية والمؤتمرات المستقلة التي تقوم الآن بتحضير مساهماتها في هذا المؤتمر يشكل تحديات ايجابية للحكومات . إن المحافل العامة تعقد في كل مناطق العالم . وكل هذه الانشطة توضح أن التنمية القابلة للاستمرار عملية تقوم على المشاركة التي يجب علينا جميعا أن نبني على أساسها .

والبلدان الصناعية لا تزال أكبر من يتسبب في التلوث . ولكننا في حاجة إلى مناخ للتعاون بين الشمال والجنوب إذا كان لنا أن نعقد الاتفاقات الدولية التي نحتاج إليها . وما لم نزود البلدان النامية بالاموال الاضافية والتعاون التكنولوجي بهدف معالجة مشاكل البيئة والتنمية التي تواجهها ، لن تستطيع هذه البلدان خدمة مصالحها عن طريق الاتفاقات العالمية . إن الدعم والعدالة والكفاءة هي الخيارات الناجعة الوحيدة .

والكفاية تعني أنه يجب علينا أن نبحث عن حلول مجدية التكاليف للمشاكل البيئية . وإذا فشلنا في ذلك ، فإننا نعرض العملية كلها للركود . ويجب أن يكون هدفنا تحقيق الفائدة البيئية القصوى بأقل تكلفة . وسنستفيد جميعا إذا قللنا الانبعاثات عندما يتم ذلك بأقل تكلفة . ويجب أن يشكل ذلك الهدف الاساسي لمجموعة جديدة من الاتفاقات البيئية .

وفي المفاوضات الجارية حول اتفاقية للمناخ ، اقترحت النرويج طريقة مجدية التكاليف للتوصل إلى أهداف للحد من الانبعاثات العالمية للغازات المسببة لظاهرة الاحترار . ويمكن تحقيق هذه الاهداف من جانب الدول التي تعمل بمفردها أو بالتعاون مع دول أخرى . وإذا تم ذلك ، كان من شأنه تشجيع الاستثمار في البلدان التي يمكن تقليل الانبعاثات فيها بنفقات أقل ، وذلك بدرجة أكبر من تشجيعه في البلدان ذات النفقات الاكثر . ويمكن ذلك من تعبئة موارد مالية جديدة وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة .

ويمكننا ، عن طريق بيت للمقاصة ، أن نتقدم بمشروعات محددة يمكنها أن تجتذب شركاء محتملين في الشمال والجنوب وتكون مربحة اقتصاديا وتقود إلى تخفيض اجمالي الانبعاثات في البلدان المعنية . وأرى أنه عند ذلك يمكننا حقا توخي الخير العام بتوخي المصالح العامة .

وتاريخ الامم المتحدة ، بصفتها المدافعة العالمية عن حقوق الإنسان والساهرة عليها ، موضع ثناء واسع النطاق . ومع ذلك ، فلا تزال من المفارقات أن حقوق الإنسان تنتهك بشكل منظم ومستمر حتى في أيامنا هذه . ويجب علينا أن نعارض هذه الانتهاكات ونعرقلها بغير كلل ولا هوادة . ويجب أن نسلم بأننا أفرطنا في الانتقائية في الماضي عندما كنا نشير إلى مشاكل معينة . ويجب أن ندافع عن حقوق الإنسان حيثما انتهكت وكلما انتهكت . ولابد أن نستعمل أساليب التنفيذ ونعززها عندما تكون غير كافية .

وفي ضوء التجربة التي اكتسبناها فيما يتعلق بأزمة الخليج والآفاق الفظيعة للعنف واسع النطاق والتصدع الاجتماعي والحرب المدنية في مناطق العالم المختلفة ، لا يمكننا أن نضع حظرا ببساطة على المناقشة الجديدة حول العلاقة بين مفهوم السيادة الوطنية وسلطة المجتمع الدولي .

لقد بلغنا مرحلة في التطور الاخلاقي والسياسي لحضارتنا نجد فيها أن القوة الغالبة للرأي العام العريض ستثير قضية الانفاذ الدولي الذي يتم في ظل ظروف استثنائية تنطوي على فظائع خطيرة . وستصبح الانتهاكات الجماعية المتعمدة لحقوق الإنسان معروفة للمجتمع الدولي في عصر التلفزيون العالمي الفوري .

ويجب ألا ندعي أن هناك حلولا يسيرة . وعلينا أن نؤكد أن الحكومات مسؤولة عن الطريقة التي تعامل بها سكانها . وعلى الامم المتحدة أن تتعامل على نحو جاد مع هذه المعضلات .

إن عددا مفجعا من الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان يلقي أعباء اضافية هائلة على كثير من البلدان النامية . وقد شهدنا هذا العام مأساة الاكراد والمجاعة الجديدة في افريقيا وفيضانا مشؤوما آخر في بنغلاديش .

لقد كان المجتمع الدولي في كثير من الاحيان بطيئا في مواجهة هذه الكوارث ، كما لو كانت مفاجئة تماما . وقد رأينا أمثلة كثيرة للغاية لجهود الإغاثة الدولية التي تبدأ ببطء عند وقوع الكارثة .

وفي كثير من الاحيان ، ندرك الافتقار إلى المسؤولية المؤسسية الواضحة وما يترتب على ذلك من افتقار إلى التنسيق . وهناك حاجة إلى آلية دائمة تعمل فور طلبها . ومن الضروري أن تتوفر للأمم المتحدة الموارد اللازمة للتصدي لهذه الازمات على نحو أسرع وأفعل . وينبغي أن تعطى المسؤولية لشخص يخدم مباشرة تحت إمرة الامين العام ، الذي يتمتع بسلطة كافية لضمان العمل الفعال باسم أسرة الامم المتحدة .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن احترامنا وامتناننا لامينا العام الذي أدار عملنا لعشر سنوات بامتياز ، والذي وجّه المنظمة خلال بعض من أصعب الاوقات ، ولكنها أيضا من السنوات الاكثر وعدا في تاريخها . إن نزاهته الاخلاقية التي لا تشوبها شائبة وإخلاصه وشجاعته ، وبصيرته السياسية الثاقبة ، كل ذلك مكّن الامم المتحدة من أن ترقى إلى مستوى التحدي أكثر من مرة . والعالم مدين لخافيير بيريز دي كوييار ، وهو رجل يعمل بتفان ومهارة ، لانه خدمنا - نحن الامم المتحدة .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، أتوجه بالشكر إلى رئيس وزراء مملكة النرويج للبيان الذي ألقته للتو .

اصطحبت السيدة غرو هارلم برونتلاند ، رئيس وزراء مملكة النرويج ، من المنصة .

السيد ولاياتي (جمهورية ايران الاسلامية) (تكلم بالفارسية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) . في البداية ، أود سيدي أن أعرب عن أخلص التهاني لانتخابكم بجدارة رئيسا للدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . وكلي أمل في أن تستطيع الجمعية العامة هذه المنعقدة تحت قيادتكم في هذه المرحلة الحاسمة التي تجتازها الظروف الدولية الجديدة - أن تتخذ الخطوات البناءة لتعزيز السلم والامن والتعاون على الصعيد الدولي .

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لتقديم التهاني لجمهورية جزر مارشال ، وولايات ميكرونيزيا الموحدة ، وجمهورية استونيا ، وجمهورية لاتفيا ، وجمهورية ليتوانيا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كوريا على قبولها مؤخرا في الامم

المتحدة . والآن وقد انضمت الكوريتان إلى الأمم المتحدة ، آمل أن تصبح تطلعات الشعب الكوري إلى الوحدة ، والتي طال أمدها ، حقيقة في وقت قريب .

وفي غضون السنوات القليلة الماضية طرأت على العالم ، بلا شك ، تطورات لم يسبق لها مثيل ، كان أهمها ، كما يخلص المرء ، الانهيار المدّوي للشيوعية بعد ٧٠ عاما مما أظهر وكأنه حكم لا يبارى . وإني أجدها لحظة مناسبة لأتقدم بالتهنئة إلى الاتحاد السوفياتي شعبا وقيادة على هذا الانتصار التاريخي ، ولأن أعرب عن ارتياحي لتحقيق تطلعات شعب الاتحاد السوفياتي .

إن جمهورية ايران الاسلامية ، التي تشاطر عددا من الجمهوريات السوفياتية حدودا طويلة ، تتابع ما يحدث من تطورات في هذا البلد باهتمام عميق . إن جمهورية ايران الاسلامية ، فضلا عن ذلك ، وفي ضوء علاقاتها الودية مع الحكومة المركزية والاهتمامات الكثيرة التي تشترك فيها مع الجمهوريات الآسيوية ، تلتزم بتعزيز وتوسيع التعاون الثنائي مع الاتحاد السوفياتي وجمهورياته .

واليوم ، تتصل أهم المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي بهيكل العلاقات الدولية في المستقبل . ومفهوم النظام العالمي الجديد . فالعالم يحتاج بعد الحرب الباردة إلى نظام جديد وهذه حقيقة لا جدال فيها لسبب بسيط هو أن نظام العلاقات الدولية القديم كان جائرا وغير مستقر في الصميم . وعليه ، وبما أن عالم القطبين الذي كان سائدا قد تداعى الآن وتداعت معه ، ولو بشكل غير كامل ، تناحرات الماضي وشكوكه التي ألقت بظلالها على مبادئ الميثاق ، يبدو أن فرصة ذهبية توفرت لإقامة نظام جديد : نظام جديد يرتكز على ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العدالة والسلم والأمن والمساواة والاحترام المتبادل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ، وللقيم الثقافية والاخلاقية لجميع الأمم . وفي ظل الظروف الراهنة من الضروري أن يتم تبادل وجهات النظر حول تعريف النظام العالمي وصياغته في محافل دولية مثل الجمعية العامة التي تتألف من جميع أعضاء المجتمع الدولي تقريبا .

ولا شك في أن عالمية النظام الجديد ودرجة قبوله ونجاحه لا يمكن أن تُضمن إلا بالمشاركة الفعالة والجادة من قبل جميع أعضاء المجتمع الدولي ، ولاسيما بلدان العالم الثالث التي كان دورها في وضع النظام الدولي صغيرا حتى الآن ، هذا إن كان لها دور على الإطلاق . وعلى القيم السماوية أن توجه عملية وضع النظام المستقبلي وتنفيذه . ومن شأن هذا أن يضمن نظاما سليما معافى ، ويستبعد عودة مشاكل الماضي وإخفاقاته .

وعلى أساس المبادئ المذكورة آنفا ، أود أن أوضح العناصر التي ستؤلف النظام العالمي في المستقبل :

أولا ، يجب أن تضطلع الامم المتحدة بدور مركزي في توجيه وتنسيق النظام العالمي الجديد . وبالتالي ، يتحتم على المنظمة أن تعتمد على آراء اعضائها وأن تعمل بانسجام معها ، وأن تبعد نفسها عن التاثير التقليدي للاقوياء ، وهي سمة مؤسفة من سمات نظام الماضي الجائر . ولكي تضطلع الامم المتحدة بمثل هذا الدور ، فهي بحاجة إلى أن تعزّز في مختلف الميادين . إن مسالة إعادة تنشيط الامم المتحدة ، وهي مسالة مركزية بالنسبة إلى أهمية المنظمة ودورها الجديد في النظام المستقبلي ، تحتاج إلى معالجة مخلصة من جانب جميع الاعضاء . وإن إعادة تقييم هذه الهيكلية ، والإجراءات المتبعة ، وأداء مجلس الامن والجمعية العامة والامانة العامة ، بوصفها الهيئات الثلاث الرئيسية ، تمثل مركزا بارزا في هذه العملية . ومع ذلك ، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن مسالة إعادة التنشيط هي مسالة وظيفية في طبيعتها ، ولذا يجب ألا تؤدي إلى جدل متصل بالمصالح الوطنية .

ثانيا ، من الحتمي أن يشغل الاحترام العالمي لحقوق الانسان ، باعتبارها هدفا أساسيا للبشرية ، مركزا متميزا في النظام العالمي المستقبلي . إن القيمة العالية والسامية للإنسان لا تسمح بالاحتكار لنظام فكري معين ، ولا بالاستغلال لأهداف خفية . ولكي نضمن الاحترام العالمي لحقوق الانسان فإننا نحتاج إلى آليات وترتيبات لتوسيع وإثراء الأسس الفلسفية والمفاهيمية لحقوق الانسان عن طريق دراسة مخلصة وجادة للأديان والتقاليد والثقافات في المجتمعات المختلفة . ويستتبع ذلك أيضا التركيز المتوازن على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جنبا إلى جنب مع الحقوق المدنية والسياسية . وفضلا عن ذلك فإن التركيز على الجوانب الانسانية في النظام العالمي المستقبل ، يجعل من الضروري ، في جملة أمور ، تقديم خطوات عملية لتعزيز وتشجيع فعالية المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ الناشئة عن الكوارث الطبيعية والأزمات الاجتماعية والسياسية . إن عدم كفاية المساعدة الدولية لمعالجة الاحتياجات الأساسية الأكثر الحاحا الذي أدى الى تدفق أعداد هائلة من اللاجئين العراقيين إلى جمهورية ايران الاسلامية في أعقاب أزمة الخليج الفارسي ، أبرز بوضوح الأثر المؤسف للافتقار إلى وجود آلية مناسبة للاستجابة الدولية السريعة الكافية .

ثالثا ، من عبر التاريخ أن استقرار أي نظام والمحافظة عليه دون استعمال العنف يعتمدان على توفر العدالة الاجتماعية . ومن ثم من الضروري لنجاح النظام العالمي الجديد أن يقوم بطريقة تمكن البلدان النامية ، ضمن أمور أخرى ، من أن تكرس مواردها الحقيقية والكامنة ، الفكرية والمادية حتى تتحول من حالة التخلف الشديد والركود التي لا تحسد عليها ، إلى مجتمعات منتجة خلاقة تتفق مع الكرامة الانسانية وتكون جديرة بها وذلك عن طريق توفير الآليات الهيكلية والضمانات اللازمة ، والبيئة المناسبة . إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة في تناوله للحالة الاقتصادية العالمية بشكل عام والوضع المتدهور باستمرار لمعظم البلدان النامية بشكل خاص ، يوضح بجلاء الحالة الاقتصادية المظلمة في الجزء الأكبر من العالم . وعلى الرغم من أن مسؤولية حسم المشكلات الاقتصادية على الصعيد المحلي تقع أولا وقبل كل

شيء على عاتق البلدان المعنية ، لا يمكن لاي جهد وطني مهما كان عظيما أن يثبت جدراته وقدرته على البقاء ما لم ينظر اليه في سياق المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي ، والاهم من ذلك ، ما لم يدعم بترتيبات سليمة وبيئة ملائمة ومساعدة دولية فعالة .

رابعا ، من حسن الطالع أن الحفاظ على البيئة ، باعتبارها تراثا مشتركا للبشرية وثروة للاجيال المقبلة ، حظي باهتمام متزايد من جانب المجتمع الدولي . ويستحق هذا الاتجاه الايجابي المزيد من التاكيد في النظام العالمي . ونظرا لان الآثار السلبية لتلوث البيئة لا يمكن احتواؤها داخل الحدود الوطنية ، فإن النهج المناسب يدعو إلى المسؤولية المشتركة والتعاون والعمل المنسق على المستوى الدولي . وتتطلب هذه المسؤولية المشتركة استنباط تدابير عملية لتسهيل نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا ، وتوسيع نطاق المساعدة التقنية لمكافحة تلوث البيئة في البلدان النامية .

خامسا ، في أعقاب تداعي العالم ذو القطبين ، فإن نزع السلاح ، وبصفة خاصة القضاء على أسلحة التدمير الشامل ، يستحق أولوية خاصة ، فمنذ اليوم بدأت تختفي المفاهيم الخاصة بالردع النووي والضربة الاجهاضية والنظريات العسكرية الهجومية وينبغي أيضا أن تختفي الاسلحة المقابلة لها .

إن التقدم المحرز في عمل مؤتمر نزع السلاح بشأن ابرام معاهدة شاملة لحظر انتاج وتطوير وتخزين واستخدام الاسلحة الكيميائية ، يستحق الإشادة حقا . ويحدونا الامل في أن تبرم هذه الاتفاقية قريبا ، حتى يزول إلى الابد خطر أسلحة التدمير الشامل التي تسببت في خسائر جسيمة في العقد الماضي . بيد أن ذلك ينبغي ألا يتضمن باي حال من الاحوال تمييزا ضد بلدان العالم الثالث وبصفة خاصة فيما يتعلق بتطوير صناعاتها الكيميائية للاغراض السلمية ، وفي النظام العالمي المستقبلي يمكن أن يسهم تحديد الاسلحة على الصعيد الإقليمي في تعزيز عملية نزع السلاح العام عندما توضع في سياق برنامج عالمي لتحديد الاسلحة . وبالإضافة إلى ذلك يعتمد قبول ونجاح أي برنامج لتحديد الاسلحة على الصعيد الإقليمي على ضمان أمن بلدان كل منطقة ضد التهديدات

التي توجه اليها من داخل هذه المناطق أو من خارجها ، وكذلك على اتباع نهج غير تمييزي بشأن الاسلحة والبلدان التي سيطبق عليها هذا البرنامج .

سادسا ، عقب انتهاء مناخ التنافس في العالم القديم الثنائي القطبين ظهرت ظروف ملائمة لحل المنازعات الإقليمية التي نشأت غالبا بسبب تنافس الدول العظمى . ويمثل تسوية عدد من هذه الأزمات في السنتين الماضيتين ، اتجاها مشجعا . وفي هذا الصدد تجدر الإشارة بالجهود القيمة للأمين العام . وينبغي للأمم المتحدة ، بدورها الأساسي في توجيه النظام العالمي المستقبلي ، أي تسعى إلى حل ما تبقى من الأزمات الإقليمية عن طريق نهج جديد يقوم على تشجيع جميع القيم والمصالح بين بلدان كل منطقة وتشجيع التعاون الإقليمي أيضا . إن هذا النهج الذي يعزز إنشاء خطط للأمن والتعاون الإقليمي في مناطق مختلفة ، سيسهم كذلك في بناء الثقة ويزيل بذلك بعض اسباب المواجهات الإقليمية المحتملة في المستقبل .

وفي هذا السياق أود بايجاز أن أشير إلى ثلاث أزمات اقليمية كبرى حظيت باهتمام دولي خلال العقود القليلة الماضية .

لقد أبرز الاعتداء العراقي على الكويت وما نتج عنه من آثار ، والذي شغل المجتمع الدولي وبصفة خاصة الامم المتحدة في العام الماضي ، ضرورة معالجة المشكلات الأساسية الطويلة الأجل لمنطقة الخليج الفارسي الاستراتيجية . إن التجربة المريرة لحرب الخليج الفارسي ، التي بينت مصادر الاستقرار والتوتر في منطقتنا ، برهنت على أن أمن منطقة الخليج الفارسي لا يتحقق إلا عن طريق توسيع علاقات التعاون بين بلدان المنطقة . ونحن نرى أن ترتيبات الأمن والتعاون في الخليج الفارسي ينبغي أن تعتمد على مبدأين أساسيين .

أولا ، إن نجاح أي ترتيب للأمن والتعاون الإقليميين يعتمد أساسا على القيم والمصالح المشتركة لبلدان الإقليم المعنية . إن الصلات الدينية والثقافية والتاريخية والتجارية العميقة الجذور ، بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية والسياسية والدولية التي تشترك فيها بلدان الخليج الفارسي ، يمكن بطبيعة الحال أن تسهل تحقيق هذا الهدف .

المبدأ الاساسي الثاني هو أن أي نظام أمني في المنطقة يجب أن يعتمد على التعاون وبناء الثقة ، وليس على التنافس وتشكيل الكتل ، ذلك انه في سيناريو العلاقات التنافسية فيما بين الدول تقوم هذه العلاقات على عدم الثقة وعلى سباق التسلح والتوتر التي أظهر التاريخ الحديث أنها أمور لا يمكنها أن تحقق استقرارا طويل الاجل للمنطقة .

وبالتالي ، انطلاقا من الادراك بأن الثقة المتبادلة تعزز التعاون وأن الاخير بدوره يزيد من الثقة بل من الامن ، فإن من شأن الترتيبات العملية التالية أن تسهم في وضع نظام أمن وتعاون اقليمي قابل للبقاء في منطقة الخليج الفارسي . وكخطوة أولى وضرورية لبناء الثقة ، يتعين على دول الخليج الفارسي المشاركة في الترتيبات أن تراعي المبادئ التالية في علاقاتها الثنائية والاقليمية : احترام وسيادة أراضي كل منها ؛ عدم جواز انتهاك الحقوق الدولية لكل منها ؛ عدم اللجوء الى استخدام القوة في تسوية المنازعات ؛ عدم تدخل أي دولة منها في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ؛ والحوار والتفاهم المتبادل .

ثانيا ، إن تعاون بلدان المنطقة في الميادين الاجتماعية والإنسانية والثقافية والاقتصادية والصناعية والعلمية والتقنية والسياسية والدولية ، وكذلك التنسيق فيما بينها للحفاظ على البيئة والتنسيق في قطاع الطاقة ، سيساعدان دون شك على تعزيز الثقة المتبادلة الضرورية لنجاح أي نظام أمني ودوامه .

ثالثا ، ينبغي لأي آلية اقليمية أن تطور من جانب بلدان الاقليم دون أي وجود أجنبي . وجمهورية ايران الاسلامية ودول الساحل الجنوبي للخليج الفارسي تعتمد على استقرار هذا الممر المائي الاستراتيجي في تنميتها الاقتصادية . وفضلا عن ذلك ، فإنها تعتبر أن التدفق الحر للنفط واستقرار أسواقه العالمية حيويان لمصالحها القومية . لكن ينبغي مراعاة أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار والهدوء ومناخ الثقة المتبادلة للمنطقة إلّا بمنأى عن وجود القوات الأجنبية وتدخلها . وفي هذا الصدد ، فإننا نكرر معارضتنا لوجود قوات أجنبية في المنطقة .

لقد بُذلت مساع جدية لتحقيق نظام أمن وتعاون اقليمي في الاطار الذي أشرت اليه بالفعل ، وبذلت جمهورية ايران الاسلامية قصارى جهدها لضمان نجاح هذه العملية . وبمساعدة شركائنا الاقليميين في الخليج الفارسي ، أحرزنا تقدما كبيرا في تحقيق الهدف العام . ونحن على ثقة أن بلدان المنطقة قادرة تماما على ضمان أمن هذا الممر المائي الحيوي من خلال التعاون فيما بينها . وجهود الامين العام الاخيرة لتنفيذ

الفقرات ٦ و ٧ و ٨ من قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) خطوات ضرورية وبنّاءة وفي الاتجـاه الصحيح وتستحق الثناء ، ومما لا شك فيه أنها ستيسر عملية اقامة نظام أمن وتعـاون اقليمي قادر على البقاء .

هناك أزمة أخرى ما فتئت مدرجة على جدول أعمال المجتمع الدولي على مـدى الـ ١٣ عاما الماضية ، هي مسألة أفغانستان ، التي تضر بصورة مباشرة بالأمن القومـي لجمهورية ايران الاسلامية وباكستان ، وهما البلدان المجاوران اللذان تحملا بالاضافـة الى روابط الدين والثقافة والتاريخ ، العبء الأكبر في استضافة ما يزيد على مليـون لاجئ أفغاني . وجمهورية ايران الاسلامية ، انطلاقا من سياستها المبدئية تجاه قضيـة أفغانستان ، أيدت على الدوام اقامة دولة اسلامية مستقلة غير منحازة في أفغانستان ، تحتفظ بعلاقات صداقة مع جيرانها . ويعتمد اقامة حكومة كهذه على الوحدة بين جميـع أبناء الشعب الافغاني ، ولا يمكن ضمانها إلّا من خلال الانتخابات الحرة . والجهـود المشتركة الاخيرة التي بذلتها جمهورية ايران الاسلامية وباكستان والمجاهدون الافغـان في كلا البلدين بغية التماس حل عادل لمشكلة أفغانستان ، والتي توجت باجتماعيـن مشتركين خلال الشهرين الماضيين في اسلام أباد وطهران ، خطوة رئيسية في الاتجـاه الصحيح ويمكن للامم المتحدة ، لا سيما الامين العام ، مستفيدة من تجارب مماثلة مـرت بها مؤخرا ، أن تقوم بدور هام في صياغة وتنفيذ حل عادل وشامل يتمشى ورغبات الشعـب الافغاني المعبر عنها من خلال الانتخابات الحرة . وجمهورية ايران الاسلامية ، التـي رحبت ببيان الامين العام المكون من خمس نقاط والصادر في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ بوصفـه خطوة بناء تشتمل على عناصر ايجابية ، ترى أن هذا البيان بحاجة الى مزيد مـن التفصيل والتوضيح .

إن أطول أزمة اقليمية في تاريخ الامم المتحدة هي أقربها وأعزها على قلـوب جميع المسلمين . لقد استعصت المشكلة الفلسطينية ، وكأنها مرض متأصل ، نظرا لطبيعـة النظام الدولي في حد ذاته . فعلى حين أن هناك شعورا بأمل متزايد على الصعيـد الدولـي بأن الصراعات الاقليمي ستسوى على نحو يتمشى ورغبات وطموحات شعوبها فإنـه ،

للاسف ، لا يوجد أي بصيص من الامل في التوصل الى تسوية عادلة ومشرفة للقضية الفلسطينية ولاستعادة حقوق شعبها الذي اقتلع من جذوره . وما يسمى اليوم بخطة سلام للشرق الاوسط بعيد كل البعد عن الحل السلمي للمشكلة ، وموجّه لتعزيز موقف اسرائيل وخلق الغموض والارتباك في صفوف الطرف الاخر . والطرف المهمّل في هذه الظروف هو الشعب الفلسطيني ومعاناته الشديدة وحقوقه المغتصبة . اذ كيف سيتسنى للمؤتمر الدولي ، حتى لو انعقد على النحو المقترح ، أن يعيد للشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير في ظل ظروف تصبح فيها اسرائيل أكثر عنادا ويواجه فيها الفلسطينيون في الاراضي المحتلة موجات من القمع والانتقام المتزايدة باستمرار ، وتستمر فيها الهجرة اليهودية وسياسة الاستيطان في الاراضي المحتلة دون هوادة وتواصل فيه الصهيونية احتلال الاراضي المقدسة وارتكاب المزيد من الاعمال العدوانية ، لا سيما ضد لبنان ؟ وبالتالي ، وعلى ضوء هذه الحقائق المريرة ، فإن الشعب الفلسطيني محق في تعليق جميع آماله على انتفاضته المجيدة .

إن نهج النظام الدولي الراهن تجاه القضية الفلسطينية - وهو حافل بالمعايير المزدوجة - واصرار اسرائيل على مواصلة سياساتها القائمة على الاحتلال والقمع الوحشي للفلسطينيين لا يترك مجالا للشك في أن التسوية العادلة والمشرفة للقضية الفلسطينية لا يمكن تحقيقها في النظام العالمي المقبل إلّا من خلال تعميق وتقوية الانتفاضة الباسلة المستمرة ، ومن خلال نهج موحد من جانب المجتمع العالمي لوضع نهاية لاحتلال التراب الفلسطيني واقامة دولة فلسطين المستقلة على التراب الفلسطيني بأكمله .

ويأتي التحرك الحالي نحو إنشاء نظام جديد في العلاقات الدولية عقب انهيار نظام مجحف كانت سمته الرئيسية التنافس بين الدولتين العظميين للهيمنة على البلدان الاخرى . والفشل الذريع للتجربة القائمة على التناحر والهيمنة يجعل من الضروري استبعادهما من النظام المستقبلي . واذا ما جرى التلاعب بالحاجة الى اقامة نظام جديد لتعزيز موقف دولة بمفردها بوصفها القطب المهيمن ، فإن النتيجة الحتمية لهذا العمل ستكون الاخفاق في اضفاء مناخ الثقة ، ناهيك عن ضمان قيام تعاون دولي فعال .

ونحن ، بوصفنا أعضاء في الامم المتحدة ، نجد أنفسنا ثانية نقف على مفترق طرق . فخياراتنا اليوم ستكون حاسمة في تشكيل النظام العالمي المستقبلي . والسؤال هو ، لكي نواجه التحديات العديدة للعالم الجديد ، أي طريق سنختار : طريق الهيمنة والتمييز ونهايته معروفة مسبقا ، أم طريق العدالة والسلم والتعاون ؟

السيد ايفانز (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . وإني لعلى ثقة من أننا جميعا سنستفيد من خبرتكم الطويلة هنا في الامم المتحدة ومن سلطتكم كرئيس يستند الى هذه الخبرة ، وتتمتع استراليا بروابط صداقة متينة مع المملكة العربية السعودية ، ويشرفها كنائب للرئيس أن تعمل معكم خلال هذه الدورة .

وترحّب استراليا بحرارة بانضمام البلدين الجزريين المجاورين لها في المحيط الهادئ - وهما ولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال - الى عضوية هذه المنظمة . وبوصفنا بلدا ينتمي الى المنطقة الآسيوية في المحيط الهادئ فإننا نرحب أيضا بحصول جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أخيرا على عضوية المنظمة . وقد كانت استراليا من أوائل البلدان التي أقامت علاقات دبلوماسية مع ليتوانيا ولاتفيا واستونيا ، ويسعدنا الآن أن نرحّب بحصول هذه البلدان أيضا على عضوية الامم المتحدة .

سيدي الرئيس ، انكم ترأسون الجمعية العامة في وقت أخذت فيه الامم المتحدة تحقق التماسك والزخم الضروريين لتحقيق أهداف مؤسسيها . لقد كان ينظر الى الامم المتحدة في بعض الاحيان على أنها كيان مستقل - سواء أكانت في وضع حسن أو سيئ وسواء أكانت تقدمية أو رجعية ، نابضة بالحياة أو جامدة الحركة وفقا لمن ينظر اليها . والواقع أنها لا يمكن أن تفعل شيئا أكثر من التعبير عن رغبات أعضائها والعلاقات القائمة فيما بينهم . ويتوقف نجاحها على قدرة الاعضاء على التوصل الى الحلول الوسط بدلا من المجابهة ، وعلى الكرم بدلا من الجشع ، وعلى العمل الإنساني بدلا من العمل العدائي ، فضلا عن قدر من المثالية .

ونشهد منذ عام ١٩٨٩ تغيّرا مثيرا في المناخ في كل أجهزة منظومة الامم المتحدة وبصفة خاصة - وإن كان ذلك ليس بشكل حصري - في مسائل الامن وذلك بعد انهيار الحرب الباردة . وقد اعتبرت الدورتين الرابعة والاربعين والخامسة والاربعين للجمعية العامة من الدورات الحافلة بالاعمال المتسقة والتعاونية وبالتقدم الكبير المحرز في

قضايا مثل البيئة وحقوق الإنسان بل حتى في مسألة اصلاح وترشيد النظام الاداري للامم المتحدة ذاتها . وكانت كتل التصويت القديمة والمألوفة تتصرف بشكل أقل ترابطا وأكثر مراعاة لتوافق الآراء .

وبطبيعة الحال يمكن أن تعزى هذه التطورات في المناخ لحد ما الى الآثار الناجمة عن انتهاء الحرب الباردة ولكن يبدو أنها حدثت استجابة للاعتراف الناشئ على نطاق عالمي بأن الكثير من المشاكل الكبيرة لا يمكن التعامل معها على نحو فعال إلاّ بالتعاون المتعدد الاطراف وعلى نطاق عالمي في بعض الحالات . وقد أضيف الى الموضوعات المستقرة والمألوفة في هذه الفئة - كموضوعات اللاجئين والمجاعة والديون وتحديد الاسلحة النووية - قضايا أخرى مثل المشاكل البيئية الكبيرة ومرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) والمخدرات . وفي عالم يزداد تعقيدا أخذت الامم المتحدة ذاتها تصبح مكانا معقدا على نحو متزايدا .

هذه القضايا كلها لا بد من أن تتناولها هذه الدورة بقيادتكم سيدي الرئيس . وهي أيضا قضايا ستواجه الامين العام الجديد الذي ربما يكون تعيينه أهم قرار تتخذه هذه الدورة . وهذا لا يعني أن الامين العام أهم من المنظمة ، ولكنه اعتراف بالمهمة الحيوية التي سيقوم بها الامين العام الجديد مع اقتراب الامم المتحدة من الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها .

لقد قيل الكثير عن الصفات التي لا بد وأن تتوفر في الامين العام الجديد للاضطلاع بالمهام التي تستطيع الامم المتحدة القيام بها والتي لا بد لها من القيام بها الآن . ومن أهم هذه الصفات النزاهة والفكر المستقل والاستعداد والرغبة لخدمة الامم المتحدة لصالح المنظمة ككل . وينبغي أن يكون الامين العام مفاوضا ماهرا صبورا وأن تكون لديه القدرة على الحدس لمعرفة اللحظة المناسبة للتدخل ، وأن يكون واسع الصدر وقادرا على الاحتمال للوصول بالمفاوضات الى خاتمة ناجحة . وهذا الامين العام ، سواء أكان ذكرا أم أنثى - لا بد من أن تتوفر لديه قيادة فكرية في ابتكار

نهج خلّاقة لمعالجة المشاكل القديمة والجديدة التي تتطلب الحسم من خلال الامم المتحدة .

وبطبيعة الحال لا يمكن للامين العام أن يستحدث هذه الافكار بمفرده بالنسبة لهذه المسؤولية أو غيرها من المسؤوليات ولا بد من أن تتوفر لديه أو لديها القدرة الادارية اللازمة للاستفادة الكاملة من كل الموارد المتاحة والمهارات المتوفرة لدى كل العاملين في الامانة العامة . وأخيرا ، لا بد من أن تتوفر لديه أو لديها القدرة - في عصرنا هذا وهو عصر الإعلام الشامل وانتشار الديمقراطية - على نقل مبادئ ومقاصد هذه المنظمة الى قاعدة جماهيرية أوسع توفر لها قاعدة الدعم الضرورية لها .

ويمكن تلخيص جدول الاعمال الذي يواجه الامين العام تحت أربعة عناوين رئيسية وهي : القضايا السياسية والامنية ، وقضايا التنمية ، والقضايا الإنسانية ، واصلاح الامم المتحدة . وهي تشكل مجموعة ضخمة من القضايا التي سأقدم بعض الافكار بشأنها ، وهي ليست بالتأكيد وصفات علاجية . وقبل أن أفعل ذلك أود أن أسجّل اعجاب استراليا بما أبداه الامين العام خافيير بيريز دى كوبيار من تصميم وحكمة طوال العقد الماضي . لقد خدم العالم على نحو طيب من خلال مشاركته الشخصية في عدد من القضايا الدولية التي من بينها قضايا قبرص وأفغانستان والشرق الاوسط والنزاع بين العراق وايران ، ومن خلال ادارته العامة للامم المتحدة في أوقات الازمات مثل ما حدث خلال أزمة الخليج الاخيرة . كما أنه قاد الامم المتحدة من المجابهة الى التعاون بين الدول الكبرى . وعلاوة على ذلك تحسنت الحالة المالية للامم المتحدة خلال العقد الماضي ، كما زاد الاستعداد للنظر في الحاجة الى الاصلاح الاداري . ويمكنه أن يتطلع الى اكمال فترتي خدمته كامين عام باحساس قوي بالرضا .

وعندما يكتب تاريخ الخمسين سنة الاولى في عمر الامم المتحدة فإنني واثق من أنه سيعطي مكانة خاصة لإسهام السيد خافيير بيريز دى كوبيار البارز في حسم الصراعات الاقليمية . ومن أمثلة ذلك الصراعات التي كانت تدور في كمبوديا وناميبيا والتي كان

لبلدي دور خاص في حلها . ولا بد للامين العام الجديد من أن يحافظ على ذلك الزخم وأن يعزز التعاون الذي تحقق بين الدول الكبرى .

ويضطلع ممثلو الامم المتحدة بدور بارز فيما يتعلق بكمبوديا . وتنظر استراليا بارتياح خاص الى النتائج التي حققها المجلس الوطني الاعلى في كمبوديا والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن في تايلند في شهر آب/اغسطس الماضي وهنا في نيويورك خلال الايام القليلة الماضية ، وقد سعت البلدان الخمسة دائمة العضوية وبلدان المنطقة بما في ذلك البلّدان اللذان يتوليان رئاسة مؤتمر باريس وهما اندونيسيا تحت القيادة الحكيمة لوزير خارجيتها السيد علي العطاس واستراليا وكذلك الاطراف الكمبودية ذاتها - كل هذه البلدان سعت بجد ولمدة طويلة من أجل التوصل الى تسوية سلمية للنزاع الكمبودي . وتشير كل الشواهد الآن الى أنه لم تتبق هناك أية عقبات تعوق التوقيع على تسوية شاملة في باريس في الشهر المقبل . ولكن الواضح أنه بمجرد أن تتحقق تلك التسوية ، فإنه سيتعين تعزيز السلم ، وهذه لن تكون مهمة سهلة .

وسيكون أمام الامم المتحدة مجموعة كاملة من القرارات الباهظة التكلفة والبالغة التعقيد عندما يناقش مجلس الامن ثم الجمعية العامة الخطط المتعلقة بسلطة الامم المتحدة الانتقالية في كمبوديا . وستكون مهمة هذه السلطة مهيبة . ولكن هذا يدل على الشوط الكبير الذي قطعناه بوصفنا أعضاء الامم المتحدة في السنتين الاخيرتين لكي نجعل تلك المهمة واقعا ملموسا في القريب العاجل ، وأؤكد هنا من جديد استعداد استراليا لتقديم مساهمة كبيرة الى هذه السلطة ولمواصلة الاضطلاع بدورنا في تسهيل عملية احلال سلم دائم في كمبوديا .

وفي الشرق الاوسط توجد الآن احتمالات أفضل مما كان عليه الحال في السنوات الاخيرة لتحقيق تقدم كبير في القضايا المتعلقة بالنزاع العربي الاسرائيلي مع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر الدولي المقترح عقده في شهر تشرين الاول/اكتوبر . وبطبيعة الحال ، سيكون الدور الذي تضطلع به الامم المتحدة في عملية البحث المستمر عن حل للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي من المسائل التي تقررها الاطراف

ذاتها . ومن الواضح أنه ستتاح للأمم المتحدة والأمين العام الجديد بوجه خاص امكانية القيام بدور بنّاء وقيّم .

ونحن نأمل أيضا في أن تثمر الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام للتوصل الى تسوية لمشكلة قبرص ، ومما يزيد من هذا الأمل أن الأمين العام قد بذل جهدا شخصيا كبيرا في هذه المهمة . ونحن نحث الأطراف المعنية على المضي قدما في المؤتمر المقترح .

إلّا أننا في الوقت الذي نشهد فيه حدوث تقدم في مناطق التوتر تلك فيما يتعلق بالقضايا التي ظلت مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة لفترة طويلة ، هناك قضايا جديدة تواجه المجتمع الدولي . ويعتبر العنف الدائر الآن في سري لانكا ويوغوسلافيا تذكرة صارخة حول الصعاب الهائلة التي يمكن أن تنجم عن الثورات الاجتماعية والعرقية . ونحن ندرك تمام الادراك كيف أن القومية البازغة حديثا في اطار حدود الكثير من البلدان الموجودة في سائر أنحاء العالم تسبب مجموعة جديدة من الضغوط والمآزق فيما يتعلق بادارة العلاقات الدولية .

وفي مقدمة الشواغل التي تؤرّق بال المجتمع الدولي بشكل مباشر الحالة في يوغوسلافيا . ويزداد اهتمام استراليا بهذه الحالة لأن أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ نسمة من أفراد شعبنا يرتبطون ارتباطا وثيقا - أسريا وثقافيا - بيوغوسلافيا ، الأمر الذي جعلها تعرب عن قلقها البالغ ازاء انهيار النظام الدستوري والخسائر المأساوية في الأرواح والتهديد بنشوب حرب شاملة في ذلك البلد .

وقد وصل الصراع في يوغوسلافيا الى النقطة التي يتعين فيها على المجتمع الدولي أن يعزز الجهود التي تبذلها المجموعة الأوروبية لحسم هذه الأزمة . وعلى ذلك ، فقد طلبت استراليا من مجلس الأمن أن يتناول هذه القضية وأن يستخدم نفوذه للمساعدة في وضع نهاية للقتال الدائر فيها . وهناك قضايا هامة لا بد من حسمها وهي تتصل بشكل الجمهوريات اليوغوسلافية في المستقبل ، وخصوصا فيما يتعلق بوضع الأقليات في هذه الجمهوريات . ولا بد من معالجة هذه القضايا بشكل جاد وحسمها بالمفاوضات

بمجرد توقف القتال . غير أنه لا يمكن أن يكون هناك أي تبرير للجوء الى القوة من أجل تسوية هذه القضايا . ومما يؤسف له أنه لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن الصراع الدائر في يوغوسلافيا قد تسبب الآن في وجود حالة يحتمل أن تعرّض السلم والأمن الدوليين في المنطقة للخطر ، وهي حالة تتطلب اهتمام الأمم المتحدة .

ويأتي مع دور الأمم المتحدة البنّاء والجديد مسؤوليات معينة ، وتبرز الحاجة الى الاعتراف بأن التغييرات الحادثة في البيئة الدولية تتطلب إحداث تغييرات في النهج الذي تتبعه هذه الجمعية في تناولها للتطورات الاقليمية . فلفترة طال أمدها كانت المناقشات والقرارات التي تتخذ حول عدد من القضايا الاقليمية تتسم بالعبارات الطنانة التي عفا عليها الزمن . اسمحوا لي اذن أن أوجه نداء الى الجمعية العامة كيما نجعل في مقدورنا النظر في احداث تغييرات في الصياغات التي لم تعد تعبّر عن الواقع الجديد في عقد التسعينات .

على سبيل المثال ، تأمل استراليا أن تجري المناقشة بشأن هذه البنود التقليدية مثل قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط ، وتصفية الاستعمار وجنوب افريقيا على نحو يسلم بالفرص المتاحة للتقدم ، وعلى الاقل في حالة جنوب افريقيا ، فقد أحرز تقدم بالفعل . وبالمثل ، تأمل استراليا أن يكون من الممكن الغاء القرار ٣٣٧٩ (د - ٣٠) الصادر في عام ١٩٧٥ الذي يعادل بين الصهيونية والعنصرية .

ولا يمكن لأحد أن يغض النظر عن المصاعب التي لا تزال تعترض حل النزاعات الاقليمية . إلاّ أننا نشاطر الاحساس العالمي الصادق بالتفاؤل ازاء دور الامم المتحدة في المستقبل في مسألتي السلم والامن . وهناك أربعة مجالات متميزة لانشطة الامم المتحدة في هذا الصدد وهي : انفاذ السلم ؛ وحفظ السلم ؛ وصنع السلم أي الدبلوماسية الوقائية ؛ والحد من الاسلحة ونزع السلاح .

وكانت حرب الخليج مثالا رائعا على انفاذ السلم باتخاذ تدابير أمنية جماعية . إن مؤسسي الامم المتحدة قد سلموا بضرورة اتاحة استخدام القوة كملاذ أخير لمواجهة العدوان . غير أن مجرد الاستعداد لاتخاذ اجراءات الانفاذ لا يشكل في حد ذاته نظاما للامن الجماعي . واستخدامها في هذه المناسبة سيكون له تأثير رادع في المستقبل ، بيد أن اقامة نظام حقيقي للامن الجماعي يتطلب أيضا احراز التقدم في نزع السلاح المتعدد الاطراف ، وتعزيز تدابير بناء الثقة في مناطق مختلفة من العالم ، والالتزام بازالة الاسباب الجذرية للنزاعات على أساس مستمر وغير متحيز .

وفي الواقع ، يمكن لحالات مثل ناميبيا وكمبوديا التي تضطلع قوات حفظ السلم بدور فيها أن تحدد نمط التدابير التي تتخذها الامم المتحدة في المستقبل ، أي أن توجد شكلا من أشكال أنشطة صنع السلم يقع في موقع وسط بين المساعي الحميدة من جهة واجراءات الانفاذ من جهة أخرى . فتكون التسوية النهائية للنزاع آتية عن طريق المفاوضات مع شمولها في كثير من الاحيان لعنصر حفظ السلم . ومع أن عمليات حفظ السلم لم تكن أصلا متوخاة في الميثاق ، فإنها تتناسب تماما مع الظروف التي يرجّح أن تنشأ أكثر من غيرها في فترة ما بعد الحرب الباردة .

إن ما قامت به الامانة يعد انجازا رائعا في هذا المجال على مدى سنوات عديدة ، ولا بد لي من الاشادة بالافراد الذين شاركوا فيه . وهناك الآن ما يربو على ٠٠٠ ١١ عسكري و ٠٠٠ ٣ مدني من ٥٤ دولة يعملون في تسع عمليات للامم المتحدة لحفظ السلم في الشرق الاوسط ، وشبه القارة ، وقبرص ، وأنغولا ، وأمريكا الوسطى . هذا اضافة الى ٧٠٠ ٣ شخص جاهزين للايفاد الى الصحراء الغربية . وقد تمت الموافقة على خمس عمليات جديدة لحفظ السلم أو لما يتصل بذلك في الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٩١ ، وسلطة الامم المتحدة الانتقالية في كمبوديا هي الآن قيد الإنشاء مما يضع ضغوطا هائلة على أجزاء الامانة المسؤولة عن إنشاء وادارة هذه القوات . ومن الواضح أنه يجب زيادة الموارد وتحسينها ، ونحن نرحب بتعيين الامين العام لفريق من الاستشاريين لوضع تقرير حول تحسين تنظيم الانشطة المتعلقة بحفظ السلم في ضوء هذه المسؤوليات المتزايدة .

وفي مناخ التعاون الدولي الجديد من المنطقي أن نتوقع دورا متسعا للامم المتحدة في صنع السلم أو الدبلوماسية الوقائية . وتبرز الظروف الدولية الجديدة وجود الحاجة والفرصة لتوسيع نشاط الامم المتحدة الناجح والمحدود حتى الآن في هذا المجال . وفي مقدور الامم المتحدة الآن أكثر من أي وقت مضى أن تحدد ماهية النزاعات المحتملة ، وأن تحلل أسبابها وأن توضح للاطراف امكانية حسم خلافاتها عندما تكون النزاعات في مراحلها الاولى . وهذا سيتطلب نهجا جديدة وموارد اضافية في الامانة لجمع المعلومات وحسم الصراعات . والمطلوب أساسا هو مجموعة من الموظفين ذوي الخبرة والمهارة ممن يستطيعون تحليل المعلومات ووضع قيادات للعمل يمكن تقديمها الى الامين العام أو لمجلس الامن .

وبغية تهيئة الظروف لإقرار سلم عالمي ، يتعين على الامم المتحدة أن تكثّف عملها في مجالي نزع السلاح والحد من الاسلحة . وتعد معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ونظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية حجري زاوية للحد من الاسلحة . وأن ما تكشف عن برنامج العراق النووي السري الواسع النطاق الذي يمثل

انتهاكا لالتزامات العراق بموجب معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ونظام الضمانات ، وهو الانتهاك الاول والوحيد في تاريخ المعاهدة ، قد أكد الحاجة الى نظام للضمانات يكون أكثر فعالية وأكثر استعدادا للخوض في الاوضاع بحيث يواجه تحديات التسعينات وما بعدها . وقد رحبنا بحرارة بالقرارات التي اتخذتها مؤخرا الصين وفرنسا وجنوب افريقيا وزامبيا وتنزانيا بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، ونأمل أن تساعد هذه القرارات في التأثير على البلدان القليلة التي لم تنضم بعد الى المعاهدة في إعادة النظر في مزايا العضوية* .

ونرحب أيضا بنية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لتوقيع اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا للالتزامات التي قبلت بها عند الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار . ونحن نتطلع الى التنفيذ الكامل السريع وغير المشروط لهذا الاتفاق ، لاننا لا نزال نشعر بالقلق ازاء المرفق النووي غير الخاضع للضمانات والذي تستمر في تشغيله جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وازاء التقارير القائلة بأن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تقوم بإنشاء مرافق نووية أخرى مما جعلنا نتساءل عما اذا كانت تحاول الحصول على قدرات نووية . إن هذا النهج الذي تتبعه جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يؤدي الى زعزعة الاستقرار في شبه جزيرة كوريا بصفة خاصة ومنطقة شمال آسيا بصفة عامة .

وينبغي أيضا ايجاد سجل عالمي غير تمييزي لنقل الاسلحة التقليدية بأسرع وقت ممكن تحت اشراف الامم المتحدة بوصفه تدبيرا دوليا هاما من تدابير بناء الثقة . وقد شاركت استراليا في فريق الخبراء التابع للامم المتحدة والمعني بنقل الاسلحة التقليدية . ونظرا للتوصيات التي وضعها الفريق وبفضل دعم مجموعة البلدان السبعة ومجموعة الاعضاء الدائمين الخمسة لفكرة إنشاء سجل لنقل الاسلحة التقليدية يتوقع أن يتخذ المجتمع الدولي اجراء في هذا الشأن .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد روجرز (بليز) .

لقد أكدت حرب الخليج الاهمية القصوى للتوصل الى نتيجة مثمرة في المفاوضات بشأن معاهدة الاسلحة الكيميائية . فقد بلغت هذه المفاوضات مرحلة نهائية حاسمة . إلّا أنه من الواضح أن زيادة تكثيف الجهود أمر ضروري . ولا بد من مراعاة الموعد المحدد في عام ١٩٩٢ من قبل مؤتمر نزع السلاح لاستكمال المعاهدة . وقد اقترحت على زملائي في مؤتمر نزع السلاح عقد مؤتمر على المستوى الوزاري يسبق هذا المؤتمر باعتبار ذلك أمرا ضروريا ، في رأيي ، لتوفير زخم كاف للمفاوضات واطار سياسي لحسم المسائل المعلقة .

لقد أثبت المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الاسلحة البيولوجية الذي عقد في جنيف في الشهر الماضي الحاجة الى عمل المزيد من أجل تعزيز هذا النظام الهام ، وضمان أن تصبح هذه الاتفاقية عالمية .

وفي ظل البيئة الدولية الجديدة ، يجب أن تحتل مسائل النمو الاقتصادي الدولي والتنمية مكانا أكثر بروزا في جدول أعمال الامين العام الجديد . وقد تم احراز تقدم اقتصادي كبير في بعض المناطق مثل اجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية إلّا أن هناك حاجات انسانية كبيرة لم تلب بعد وبصفة خاصة في أجزاء من افريقيا حيث ما زالت الظروف الاقتصادية والاجتماعية تتفاقم لسوء الحظ .

وفي المحافل الاقتصادية لمنظومة الامم المتحدة ، هناك اعتراف متزايد بضرورة تولي كل أمة المسؤولية عن وضع سياسات تشجع مشاركة كل فئات المجتمع في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . علاوة على ذلك ، فإننا نلاحظ علاقة متزايدة بين حريات الإنسان والتنمية الاقتصادية . إلّا أن البلدان الصناعية يجب أن تلعب دورها لتحقيق سياسات محلية رشيدة . ويتعين عليها أيضا الاستمرار في بذل الجهود من أجل تعزيز الاستقرار في البيئة الاقتصادية الدولية واتخاذ الاجراءات لازالة الحواجز الدولية التي تعترض سبيل التنمية الاقتصادية .

إن تخفيف حدة التهديد للامن قد أتاح لنا موارد أكبر للتنمية في العالم النامي وفي أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي على حد سواء . إلا أنه من

المهم أن نضمن أن تكون المساعدة التي تقدم الى أوروبا الشرقية مساعدة مضافة الى المساعدة التي تقدم الى البلدان النامية ، وألاّ تمثل تحويلا للموارد عن هذه البلدان ، فإن تخفيف الفقر في العالم النامي يبقى تحديا إنسانيا أساسيا .

ولعل من أكثر الحاجات الحاحا الحاجة الى تعزيز نظام التجارة المتعدد الاطراف وتحريره من القيود عن طريق التوصل الى نتائج مثمرة لجولة أوروغواي وما بعدها . وقد تم الاعتراف بأهمية هذه الحاجة في استراتيجية الأمم المتحدة الإنمائية الدولية للتسعينات . إن تحرير التجارة لن يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي العالمي فحسب ، بل الى الاستقرار والثقة اللذين ستحتاج اليهما اقتصادات السوق المنبثقة في أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي ، هذا بالاضافة الى أنه سيوفر زخما كبيرا لجهود التنمية في أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا .

لقد حظيت مسائل السلم والأمن والتنمية بطبيعة الحال باهتمام كبير في مداولات الأمم المتحدة وأنشطتها لسنوات طوال . فقد أوضحت هذه المسائل دور ومهام الأمناء العامين السابقين ، وإنني على ثقة من أنها ستكون معروفة جيدا لدى الأمين العام الجديد . وما هو جديد بالنسبة لنا جميعا هو أن السنوات القليلة الماضية قد شهدت بروز مجموعة من المسائل التي كانت مهملة في السابق ، ويجري الآن السعي النشط الى التوصل لحلول دولية لها وهي مسائل يثير معظمها مشاعر قوية جدا وليس من الميسور التفاوض الرسمي العادي لتسويتها ، ولذا ، تتطلب معالجتها مهارة بالغة .

تعد البيئة ، بلا جدال ، أبرز موضوع أضيف مؤخرا الى جدول الأعمال الجديد . فمع أن حماية البيئة غدت منذ السبعينات تشكل جزءا هاما من البرامج السياسية المحلية لدى العديد من الأمم لم يكن لتلك المسألة ، في مفهوم ، معظم الحكومات بعد حولي ملح . إلاّ أن الثمانينات شهدت تحولا كبيرا في كل من المفاهيم والواقع ، ومن ثم فإن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في العام القادم في البرازيل سيبرز القضايا الرئيسية الجديدة المندرجة في اطار حماية البيئة العالمية في مواجهة تأثير تغير المناخ وتزايد التهديدات المحدقة بالمحيط الحيوي . ويجدر في هذا الصدد ، بذل قصارى الجهد لتحقيق التنمية القابلة للادامة من الناحية البيئية . وكجزء من هذه العملية ، يتعين ايلاء العناية الواجبة لحتميات النمو الاقتصادي والآليات المناسبة اللازم انشاؤها من أجل نقل التكنولوجيا بغية تمكين البلدان النامية من مجابهة ما تنطوي عليه حماية البيئة من تحديات . وسوف يتبين أن الارتباط بين حماية البيئة العالمية وكفالة التنمية الاقتصادية العالمية هو القضية الحيوية التي تفرض نفسها مع اقتراب القرن الحالي من نهايته .

إن حقوق الإنسان ليست بالطبع قضية جديدة . أما العنصر الذي استجد فيكمن في الطريقة التي يجري بها الآن ، ليس في الأمم المتحدة فحسب بل وأيضا في هيئات مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، ترجمة الكثير مما تردد في الماضي من أقوال تعبيرا عن الانشغال بهذه القضية الى أفعال . والواقع أن التغيرات الجذرية التي شهدها الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية على امتداد السنوات القلائل الماضية واكبها تضاؤل كبير في حجم الاساءة الى حقوق الإنسان . كما طرأت تغيرات الى الأفضل في أجزاء عديدة من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . ومع ذلك ، ما زالت هناك اساءات خطيرة حتى في منطقتنا وليس أقلها ما يحدث في بورما . وفي اعتقادنا أنه يمكن المساعدة على احراز مزيد من التقدم عن طريق حوار بنّاء على غرار الحوار الذي تجريه استراليا بهمة ونشاط على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف . وفي رأينا ، أن تدعيم آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أمر له أهمية حاسمة ونحن سنشجع

توفير الاعتمادات المالية المناسبة داخل المنظومة لإتاحة الموارد اللازمة لجميع أنشطة حقوق الإنسان ، بما فيها المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان المقرر عقده عام ١٩٩٣ .

وما زالت مشكلة اللاجئين العالمية على نفس القدر من الجسامة . ويتمثل التحدي الذي يتعين على الحكومات - والمنظومة الدولية - التصدي له في الحفاظ على وسائل الحماية الاساسية التي لا بد من توفيرها للاجئين مع العمل في الوقت نفسه على توفير غير ذلك من الاستجابات المناسبة والمساعدات الإنسانية للنازحين لاسباب أخرى .

ومن المؤسف أن الامم المتحدة سيظل عليها أن تستجيب لحالات كوارث طبيعية وغير ذلك من حالات الطوارئ الإنسانية الضخمة التي تقع في مختلف أرجاء العالم . ولقد ساور استراليا ، شأنها في ذلك شأن بلدان أخرى ، القلق لفترة ما ، من أن يكون تنسيق الغوث المقدم من الامم المتحدة في حالات الطوارئ الإنسانية غير واف بالحاجة في بعض الاحيان . وإننا لنود أن نلمس تحسنا في تنسيق تلك الاستجابات . فما نحتاج الى استحداثه في أي قرار للجمعية العامة ليس نوعا من الاستجابة التجميلية السطحية بل آلية مدروسة بعناية تنجح في أداء مهامها في التطبيق العملي .

شهدنا ، في أعقاب حرب الخليج ، الامم المتحدة تستعرض المسألة الاساسية المتعلقة بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى . فالميثاق ينص صراحة على أنه لا يجوز للامم المتحدة "أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما" . غير أن ميثاق الامم المتحدة يتضمن أيضا مقاصد أساسية لا سيما في المجال الاجتماعي والإنساني تحد دائما من مبدأ عدم التدخل . وليست آلية المراقبة التي نجحت في إنشائها لجنة حقوق الإنسان إلاّ مثالا واحدا على الكيفية التي يتحقق بها التوازن بين اعتبارات السيادة والحتميات الإنسانية .

واليوم يمكننا أن نصادق عن طيب خاطر على رأي الامين العام الوارد في تقريره السنوي لهذا العام والقائل بأن :

"مبدأ عدم التدخل في الاختصاص المحلي الاساسي للدول لا يمكن اعتباره حاجزا واقيا يمكن أن ترتكب من ورائه انتهاكات جسيمة أو منظمة لحقوق الإنسان مع الافلات من العقاب" . (A/46/1 ، ص ١٢)

وعلى الرغم من أن دور الامم المتحدة في العراق في أعقاب الحرب كان خاضعا لاحكام الانفاذ الواردة في الفصل السابع من الميثاق ، فقد أبرز أن الحاجة تقتضي أحيانا اتخاذ مثل تلك الاجراءات من جانب الامم المتحدة في مواجهة طوارئ إنسانية جسام تهدد السلم والامن الدوليين حتى وإن لم توافق الدولة العضو المعنية مباشرة . غير أننا لم نصل بعد الى المرحلة التي نوصي فيها بنشاط جديد أو بتعديل للميثاق يتيح للامم المتحدة قدرا أكبر من المرونة للتصدي لمثل تلك المواقف . ولكن يجدر بنا الاعتراف بأنه قد تكون هناك حالات يستلزم الامر فيها نهجا أكثر مرونة اذا أريد للامم المتحدة أن تنجح في الوفاء بأهدافها العالمية .

ومن ثم ، يوجد توافق في الآراء على نطاق واسع مؤداه أن هيكل الامانة الذي يفتقر في صورته الراهنة الى الطابع العملي - والذي هو نتاج الصراعات والحلول الوسط التي اقتضتها الحرب الباردة والاستجابات غير المنسقة لمشاكل معينة في الماضي - إنما هو هيكل لا يتناسب وحجم المهام التي تنتظر الدول الاعضاء من الامم المتحدة النهوض بها ، والتي ينبغي أن يكون بمقدور المنظمة في ظل المناخ الدولي الجديد ، تأديتها . ومن غير المعقول أن يفرض على الامين العام القادم أو على الامينة العامة القادمة هيكل يجد ، أو تجد ، صعوبة جمة في ادارته ، هيكل يجسد مشاكل الماضي وليس حقائق الحاضر ، هيكل ليس للامين العام الجديد ، بوصفه المسؤول الاداري الاول أي دخل في تشكيله .

ومن ثم ، ستؤيد استراليا أي قرار من الجمعية العامة يزيح عبء هذه القيود عن كاهل الامين العام ، ويرسي على أساس التشاور مع الامين العام المقبل ، اجراءات تكفل تعيين أبرز الرجال والنساء من جميع المناطق للعمل في الامانة العامة ، وينشئ هيكلا أساسيا جديدا للامانة العامة يتيح لها النهوض بأدوارها في وضع خيارات السياسة

العامة لمساعدة الأجهزة التداولية وفي تنفيذ قرارات تلك الأجهزة . على أن مسؤولية وضع تفاصيل الهيكل الاساسي ينبغي أن تناط بالامين العام باعتباره المسؤول الاداري الاول بالامم المتحدة .

وأخيرا سيتعين على الدول الاعضاء والامين العام القادم ادراك أنه اذا كان للامم المتحدة أن تصبح في أي وقت تلك المنظمة التي ابتغاها مؤسسوها فإن أوان ذلك هو اللحظة الحاضرة . فلم يحدث أبدا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أن تبدى هذا القدر كله من الآمال . إنها آمال لا بد من ترجمتها الى ارادة سياسية : ارادة لتحقيق السلم وصونه ، ولتحسين نصيب البشرية من الرفاه الاقتصادي ، ولإتاحة حياة كريمة للفرد بمنأى عن الخوف . ويجب على الامم المتحدة في أدائها لهذا الدور أن تتصف بقوة العزم والنشاط والقابلية للتكيف . ولسوف يتوقف نجاحها على قدرة الدول الاعضاء على العمل معا تحقيقا للصالح المشترك . واحراز ذلك النجاح الذي هو في مقدور الامم المتحدة ، أمر يستحق منا جميعا بذل الجهد في سبيله .

السيد سولانا موراليس (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود بادئ ذي بدء أن أهنئ السفير سمير الشهابي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . ونحن على اقتناع من أننا سننجح بقيادته في معالجة البنود المدرجة على جدول أعمالنا .

وأود ، أيضا ، أن أعرب عن امتنان حكومة المكسيك للامين العام خافيير بيريز دى كوييار للطريقة التي أدار بها شؤون منظمتنا منذ أن تولى مهام منصبه . ولقد شهد المجتمع الدولي على امتداد السنوات العشر الماضية ، تحولات جذرية . فمن حالة التوتر الثنائي القطبين دخلنا حقبة يسودها الحوار والتعاون . وفي هذه المرحلة الجديدة أسهم الامين العام اسهاما هاما في تعزيز دور الامم المتحدة .

وإننا لنرحب بالدول الاعضاء السبع الجديدة . فانضمام جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يشكل خطوة هامة صوب اكتساب الامم المتحدة طابع العالمية على الوجه الاكمل . كما أننا نهنئ جمهوريات استونيا ولاتفيا وليتوانيا ،

التي تعد عضويتها في المنظمة تعبيرا مجددا عن حق الشعوب في تقرير المصير . وإننا نرحب أيضا بانضمام ولايات ميكرونيزيا ، وجزر مارشال .

تعقد الدورة الراهنة في ظل بوادر التغيير . فالتحولات داخل الدول بدأت تترك آثارها على طبيعة العلاقات العالمية وعلى هيكل المنظومة الدولية ذاته . والأمم المتحدة تعكس اليوم الخريطة السياسية الجديدة وهذا عامل يسهم في تغيرها الدينامي .

ولم تعد الاطر السياسية والايدلوجية المرجعية القديمة ذات صلاحية في عالم يتغير تغيرا سريعا . غير أن المبادئ الموضوعية للامم المتحدة ما زالت محتفظة بصلاحيتها كاملة : وأصبحت أمامنا اليوم فرصة لتحقيق الاهداف التي أعلنت في سان فرانسيسكو منذ ما يقرب من نصف قرن . ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل أن هناك أخطارا محققة من عدم الاستقرار تلوح في الافق . فنحن نشهد انهيار النظام السياسي والعسكري في بلدان أوروبا الشرقية والوسطى . وإضافة إلى الرغبات الشعبية بإقامة مؤسسات وممارسات ديمقراطية جديدة ، فإننا نشهد التطلعات القومية التي تبعث من جديد منازعات ساد الظن بأنها قد انتهت منذ زمن بعيد .

وما زال سباق التسلح والاستخدام غير الرشيد للموارد الشحيحة التي ينبغي أن توجه لمهمة التنمية مستمرين . وبالرغم من تحرر المنازعات الاقليمية من صراع القطبين الثنائيين ؛ الا أن حلها يتطلب طرح خيارات مبنية على الحقائق المحلية . وتلك هي التحديات التي يتعين على الامم المتحدة أن تواجهها في هذه المرحلة .

وكانت التغيرات التي جرت في المجال الاقتصادي مكثفة أيضا . فقد تقدمنا نحو التكامل التجاري ، والاسواق الموسّعة ، وزيادة الإنتاجية ، ومع ذلك ، فما زال هناك خطر حقيقي في أن تصبح المجموعات التجارية الجديدة مجموعات مغلقة أمام الخارج مما يؤدي إلى إحياء الاتجاهات الحمائية بما يعوق التوسّع الحقيقي في التجارة الدولية . والذين يشاركون منا في ترتيبات من هذا النوع ، في أسواق مشتركة أو حرة ، عليهم أن يلتزموا بأن يظلوا منفتحين تجاريا على المناطق الاخرى . وهذا هو موقف المكسيك الثابت .

ويتزايد وضوح التفاوت بين الشمال والجنوب . وإزاء خطر اتساع الهوة بين التقدم والفقر إلى أكثر مما هي عليه ، يتحتم العمل على عكس مسار اتجاه تركيز النمو والتنمية التقنية في حفنة صغيرة فحسب من البلدان . وإذا لم يتم إصلاح الخلل الاقتصادي بين الدول الآخذ في التعمق ، فسوف يترتب على ذلك مزيد من عدم الاستقرار لكل البلدان .

وبالنسبة للمكسيك ، فإن ممارسة السيادة اليوم تتطلب قدرا أكبر من المشاركة في عالم يتزايد تكافله . وبهذه الطريقة وحدها يمكننا دعم المسار الذي رسمناه لأمتنا وتحقيق أهداف التنمية والرخاء التي حددناها لأنفسنا . وقد عقدت المكسيك العزم على أن تسهم بشكل حاسم في تقرير شكل التحولات التي تغير العالم . ولهذا السبب فإننا منفتحون على مختلف جوانب الحياة الدولية المتنوعة بأكملها . ولهذا تعمل المكسيك على تنمية أشكال جديدة من التفاهم السياسي والتعاون الاقتصادي والتعاون المتعدد الأطراف . ولذا تؤيد المكسيك بذل الجهود المتضافرة والعمل على التوصل إلى حلول تفاوضية للمنازعات . ويعد تأييد المكسيك للمنظمات المتعددة الأطراف جزءا لا يتجزأ من سياستها الخارجية النشطة المتعددة الجوانب : فهي نشطة لأنها تؤازر جميع المبادرات التي تشجع على التفاهم بين الدول ، وهي متعددة الجوانب لأن جهودها تنصب على أكثر من منطقة جغرافية معينة أو منظمة واحدة .

وقد قامت المكسيك على أساس من المبادئ التي تحكم سياستها الخارجية وعلى أساس من الأهداف المحددة المتسقة مع العصر ، بصياغة علاقات سياسية واقتصادية مع جميع مناطق العالم . وبهذا وسّعت مجال علاقتها التجارية مع بلدان مختلفة في أمريكا اللاتينية ، وآسيا وأوروبا ، وهي تشارك في الوقت نفسه في الجهود المتضافرة الاقليمية ودون الاقليمية . ففي أمريكا اللاتينية ، شجعت المكسيك الجهود البارزة الرامية إلى تحديد المواقف المشتركة بشأن المسائل ذات الأهمية للمنطقة ؛ وقد مكنتنا المبادرات من أمثال مجموعة الثلاثة ، التي نشارك فيها مع كولومبيا وفنزويلا ، وفريق ريو ، من إقامة برامج تعاونية مع البلدان المجاورة كما عزّزت هذه المبادرات التفاهم بيننا وبين الهيئات المماثلة في مناطق العالم الأخرى .

وفي هذا الصدد ، تجدر الإشارة خاصة إلى أول قمة ايبيرية - أمريكية وهي التي عقدت في تموز/يوليه الماضي ، وحضرها رؤساء دول وحكومات ٢١ بلدان من المتحدثين بالاسبانية والبرتغالية في أمريكا اللاتينية وأوروبا ، ففي غوادالاجارا اعتمد الرؤساء قرارا يقضي بإنشاء مؤتمر ايبيري - أمريكي لتعزيز التعاون وتبادل وجهات

النظر بشان التحديات الرئيسية لعصرنا . وبذلك تؤكد أمريكا الايبيرية هويتها وتجدد عزمها على المشاركة في إقامة هيكل عالمي أكثر اعتمادا على المشاركة ، وأكثر إنصافا ، وباختصار أقل انغلاقا على جهات بعينها .

وما زالت صيانة السلم والامن الدوليين تشكل أولوية رئيسية للامم المتحدة . وفي ضوء التحولات السريعة الجارية في العالم وتجدد إمكانيات التفاوض ، تؤكد المكسيك من جديد رأيها القائل بأن جميع المنازعات يمكن حسمها بالوسائل السلمية . وفي هذا الصدد يكتسي دور الامم المتحدة أهمية خاصة في التوصل إلى تسويات للمنازعات الاقليمية وهو الدور الذي أدى إلى إبرام اتفاقات حاسمة كما في حالة قبرص وكمبوديا والصحراء الغربية .

وبالقرب من المكسيك ، في أمريكا الوسطى ، شاركت المكسيك في تطوير عمليات المفاوضات الرامية إلى تحقيق سلم مستقر ودائم . وإننا نمنح تاييدنا الحاسم للخطوات التي اتخذها الامين العام في عملية صنع السلم في السلفادور ، ونعرب له عن تقديرنا لما بذله من جهود من أجل تسوية تلك المنازعات .

وتسهم الاحداث الاخيرة في أمريكا الوسطى في إيجاد مناخ جديد من الثقة والتعاون . وتعلق المكسيك أهمية خاصة على العلاقات الدبلوماسية التي أقيمت مؤخرا بين البلدين الشقيقين بليز وغواتيمالا .

ويحدونا الامل في أن تسفر المبادرات الجارية في الشرق الاوسط عن تسوية سلمية تقوم على احترام الحقوق والمصالح المشروعة للاطراف المعنية مع مراعاة قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

وتوفّر عمليات التفاوض التي يجري إعدادها نموذجا لصيانة السلم في السنوات المقبلة . فهي تمهّد الطريق لإقرار أمن دولي يقوم على الالتزام بتجنب المجابهة العسكرية التي تنطوي على تكلفة اجتماعية باهظة .

وينبغي أن تنعكس الاحوال الجديدة في السياسة الدولية على مجال نزع السلاح . ولم تعد الاسباب التي استخدمت فيما مضى لتبرير سباق التسلح المحموم وتشجيع انتشار

جميع أنواع الأسلحة دون تمييز قائمة الآن . وفي مطالع القرن الواحد والعشرين ، ينبغي للمجتمع العالمي أن يضع نظاما عالميا لعدم الانتشار وخفض أسلحة الدمار الشامل ، والقذائف التسيارية التي يمتلكها كل جانب ، والترسانات التقليدية . وينبغي أن تعطى الأولوية في الأمم المتحدة لبحث المبادرات الأخيرة الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف .

وتؤكد المكسيك من جديد دعوتها إلى إنهاء التجارب النووية والتحكم في نقل الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل . وهي بذلك تؤكد على التزامها بكل التدابير الرامية إلى تشجيع التقدم نحو نزع السلاح العام الكامل .

لقد غربت شمس المواجهة بين الشرق والغرب وأُحرز تقدم في تسوية المنازعات الاقليمية التي ظلت لسنوات عديدة تحتل رأس القائمة في جدول أعمالنا . وأصبحت المسائل ذات الأهمية العالمية التي تتجاوز قدرة أي دولة على حلها بصورة منفردة مسائل تحظى باهتمام خاص . فاستقطاب الثروة والتطرف في الفقر ، وتعزيز حقوق الإنسان ، وحماية البيئة ، والتعاون من أجل التنمية ، والقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وآثار التحركات السكانية ، كلها مسائل أصبحت ماثلة في أذهاننا . وستكون بعض هذه المسائل موضوعات لمؤتمرات دولية تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة خلال هذا العقد . وفي معالجة هذه المسائل ، ينبغي أن يسود مبدأ المشاركة في المسؤولية وتعزيز التعاون القائم على النظرة الشاملة ، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول وعدم التدخل .

إن التعاون الدولي في المجالات المختلفة ، على اشتداد تباينها ، إنما يقوم على التزامات تلتزم بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمحض إرادتها وبالاتفاق المتبادل بينها . ويتطلب ذلك صكوكا قانونية تتواءم مع المعايير الأساسية للقانون الدولي .

ليس في مقدورنا أن نوافق على الحجة القائلة بأن الزمن قد عفى في عالم اليوم المترابط على الإشارة إلى المساواة القانونية بين الدول أو إلى احترام حقوقها السيادية . ويساور حكومة المكسيك القلق إزاء ظهور اتجاه خطير في المحافل الدولية يتمثل في الترويج لمبادرات تقوض مبادئ أساسية مثل مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ومبدأ عدم التدخل ، بدعوى الاستناد إلى قيم عالمية مزعومة .

إن الاحداث الدولية التي تلت العاقبة المفجعة للصراع المسلح في الخليج الفارسي قد ادت إلى ظهور قضية مركزية تتجاوز حتى ذلك الاتجاه ذاته . فهناك خطر في أن تضعف المنظمات الدولية ، خلافا لما يقضي به ميثاق الامم المتحدة ، سيادة الدول بدعوى تلبية الحاجة إلى المعونة الإنسانية . وهذا أمر من شانه أن يشكل سابقة لا نستطيع قبولها . فنحن نحتاج احتياجا ماسا إلى إيجاد توازن بين التعاون الدولي وبين مسؤولية الدول واحترام ولاياتها الداخلية .

ومما يلفت النظر فيما يتعلق بحقوق الإنسان انه يجري التغاضي عن مشاكل جسيمة مثل الفقر المدقع الذي يرزح تحت وطأته ما لا يقل عن نصف سكان الكوكب في الوقت الذي يولى فيه اهتمام جديد لآليات رصد العمليات السياسية الداخلية التي تزعم بعض الاوساط انها ينبغي أن تعالج من جانب الامم المتحدة . والمكسيك تؤكد مجددا تأكيدا قويا موقفها بأن هذا المجال يندرج في إطار الولاية الخالصة للدول . فالمساعدة المتعددة الاطراف في الشؤون السياسية لا تكون مقبولة إلا إذا قدمت بناء على طلب صريح من الحكومات المعنية . ومن شأن التخلي عن هذا المبدأ الاساسي أن يشكل ردة خطيرة في الوقت الذي تتوافر فيه إمكانيات تحقيق وئام جديد في العلاقات الدولية ، وهو وئام تعلن المكسيك التزامها به .

وقد ارتبطت عمليات التغير المكثفة التي حدثت في الشهور الاخيرة بظهور اقتناع عام بضرورة تعزيز الامم المتحدة وتنشيطها .

والمكسيك مستعدة لان تشارك في جهد إصلاحي يسهم في تحسين كفاءة منظمتنا ويرتفع بمستوى أدائها ليتناسب مع الحالة الدولية الجديدة . ولن تكون هذه مهمة

سهلة . إن الفرصة المتاحة لنا اليوم لتعزيز الامم المتحدة قد تضيع إن لم نتخذ موقفا واضحا بشأن الاهداف المتوخاة وبشأن انسب السبل لتناول البنود ذات الاولوية في جدول الاعمال المتعدد الاطراف .

ويجب إنعام النظر في المجالات الآخذة في الانفتاح أمام الامم المتحدة . فأجهزة الامم المتحدة - ولا سيما مجلس الامن - باتت لديها إمكانات كبرى للعمل . وقد أتاح هذا إيجاد حلول تفاوضية لبعض الصراعات الإقليمية . إلا أن هناك خطرا جسيما في أن يحجب هذا العمل المتضافر المبادرات الفردية في نهاية المطاف .

وينبغي أن يتمثل أحد أهداف إصلاح الامم المتحدة في صون التوازن بين أجهزتها المختلفة . وعلى مجلس الامن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية والامانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تتبادل الدعم سعيا إلى تحقيق الهدفين المشتركين وهما : صون السلم والامن الدوليين وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لقد زادت أهمية الامم المتحدة بوصفها العنصر المركزي في تنسيق العلاقات الدولية وتوجيهها . وهي الآن تواجه التحدي المتمثل في إقامة روابط عادلة ومنصفة بين الامم عن طريق المشاركة الديمقراطية لاعضائها .

وما قلته توا يرتبط ارتباطا وثيقا بخشيتنا من أن تنهض عملية الإصلاح ببعض المسائل على حساب مسائل أخرى . ومن الخطأ افتراض أن المنظمة ينبغي أن تركز على ما يسمى بالقضايا الجديدة أو المشاكل الطارئة وتهمل القضايا المدرجة على جدول اعمالها منذ عدد من السنين والتي تعد بدورها قضايا اساسية . إن تطوير القانون الدولي وتدوينه كان ، وينبغي أن يظل ، إحدى أولويات الامم المتحدة .

إننا نعترف بأن خطوات مشجعة قد اتخذت من أجل إحلال السلم العالمي . بيد أنه لن يتسنى ضمان استقرار العالم مع استمرار التعارض بين الرفاهية والفقر المدقع سواء داخل الامم أو فيما بينها . وينبغي لنا أن نستحدث سبلا واقعية وعملية تكفل إدراج مسألتي التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في صدارة جدول الاعمال المتعدد الاطراف . فالديمقراطية والتنمية مرتبطتان ارتباطا وثيقا وعلينا أن نركز عليهما معا سعيا إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا .

لقد برهنت المكسيك على ولائها لقضية الامم المتحدة طيلة تاريخ المنظمة الذي يمتد لستة واربعين عاما . ونحن نؤكد مجددا التزامنا بمبادئها ومقاصدها . إن هناك حديثا عن نظام عالمي جديد . ولكن لم يُفعل شيء يذكر للتفكير في هذه المسالة تفكيرا جماعيا جادا يمكن أن ينبثق من طياته شكل هذا النظام الذي لا يمكن أن تستقر دعائمه إلا بقدر نجاحه في التوفيق بين افكار ومصالح المجتمع الدولي بأسره .

وهذا ما يضفي اهمية على الدورة الحالية للجمعية العامة ، إذ لعلها أول دورة تتيح لنا فرصة الجمع بين رؤى المستقبل العديدة المختلفة والتوصل إلى مقترحات تحدد ملامح الامم المتحدة في عالم الغد . فدعونا لا نهدر الفرصة السانحة لنا في هذا المنعطف الفريد للنهوض بمسؤولياتنا .

السيد كلياغي (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن انقل إلى سيادة الرئيس وإلى سائر اعضاء الجمعية أطيب تحيات وتمنيات السيد راناسنغي بريماداسا رئيس جمهورية سري لانكا ، الذي يعرب عن أمله في أن تقدم مداولات وقرارات الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين إسهاما نافعا في تحقيق رخاء شعوب العالم .

واسمحوا لي أن أهنئ ، بالنيابة عن وفد سري لانكا ، السفير سمير الشهابي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . إننا نجتمع في فترة تشهد تحولا تاريخيا في العلاقات الدولية . فثمة تغيرات هائلة تحدث في أجزاء كثيرة من العالم . وقد كان من المستحيل منذ عام استشفاف ما حدث في الاسابيع القليلة الماضية ناهيكم عن التنبؤ به . فالعلاقات بين الامم آخذة في التغير بسرعة فائقة ؛ إن العلاقات القديمة تتوارى بينما تبزغ علاقات جديدة . ومن المعترف به على نطاق واسع أن رئيسنا يتمتع باستعداد ودي طبيعي ومهارات دبلوماسية وخبرة واسعة في أعمال الامم المتحدة . ولا ريب في أن هذه الصفات ستكون خير عون لنا في مداولاتنا في هذه الدورة الهامة بوجه خاص .

إننا نعرب عن تقديرنا لسلفكم وزير خارجية مالطة الموقّر البروفيسور غيدو دي ماركو ، للطريقة التي أدار بها أعمال الدورة الخامسة والاربعين للجمعية . فنحن ندرك ما بذله من جهود دؤوبة صوب ترشيد أعمال الجمعية العامة وإنعاشها . نتقدم إليه بأفضل أمانينا في السنوات المقبلة .

لقد انضمت إلى الامم المتحدة هذا العام سبع دول أعضاء جدد ، أربع من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ . ونحن نرحب بانضمام كل من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا وتمتعهما بالعضوية الكاملة لهذه المنظمة . ولعل عضويتهما في الامم المتحدة تؤدي إلى تحقيق تطلعات شعبيهما .

ويسعدنا قبول دولتين جزريتين من دول المحيط الهادئ ، هما جمهورية جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، بوصفهما دولتين عضوين ونتقدم إليهما بالتهنئة متمنين لهما التوفيق .

كما يثلج صدورنا أن نرحب بعودة جمهورية استونيا وجمهورية لاتفيا وجمهورية ليتوانيا إلى أسرة الامم .

لقد زادت عضوية هذه المنظمة العالمية ، التي تأسست في أعقاب حرب عالمية ، بما يربو على ثلاثة أضعاف عددها لدى إنشائها . ففي عام ١٩٤٥ كان عدد أعضائها ٥١ عضوا ، أما اليوم وبعد مرور ست وأربعين سنة ارتفع هذا العدد ليصبح ١٦٦ عضوا وقد تسنى في الفترة الواقعة بين هذين التاريخين تجنب نشوب حرب عالمية أخرى . وهذا يعزى بقدر ليس بالتقليل إلى وجود الامم المتحدة وإلى ما تبذله من جهد ، وإلى الدأب المتواصل لكل أولئك الذين يعملون بلا توقف للنهوض بالسلم والمشاركة .

إن الامم المتحدة محظوظة لانه تعاقب على خدمتها العديد من الامناء العامين الموقّرين . فالامين العام خافيير بيريز دى كوييار قد أظهر ، إبان فترة السنوات العشر التي أمضاها في منصبه شجاعة وجلدا وإحساسا عميقا بالالتزام بقضية السلم والتفاهم الدولي . إن صبره ودبلوماسيته الهادفة جعلاه يحظى بالتقدير والامتنان في شتى أرجاء العالم . وإذا ما كانت الامم المتحدة مستعدة الآن للتحرك صوب عصر جديد ،

فإن الكثير من الفضل في مدها بأسباب الحياة في العقد الماضي يجب أن يُعزى بالتأكيد إلى الامين العام السيد خافيير بيريز دى كوييار .

إن الحاجة إلى اللجوء إلى الامم المتحدة في عدد من المناسبات لإيجاد حلول لمشكلات تشغل بال المجتمع الدولي أسفرت عن اهتمام متجدد فيما بين الدول الاعضاء بهياكل المنظمة وإجراءاتها وقد أجريت مناقشة واسعة النطاق عن كيفية إعادة هيكلة الامم المتحدة وإنعاشها حتى تكون أكثر كفاءة في أدائها وأكثر فعالية في تنفيذ التدابير التي تكفل استتباب السلم وتعزيز التنمية .

إن أمن بلد صغير مثل سري لانكا وتنميته يعتمدان اعتمادا كبيرا على الامم المتحدة . لذا ، يضحى التزام كل الدول الاعضاء بمبادئ احترام السيادة والسلامة الاقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل والمساواة والتسوية السلمية للنزاعات والتعايش السلمي أمرا أساسيا . فأي ملاذ آخر يمكن لبلد صغير مثل سري لانكا أن يلجأ إليه سوى ميثاق الامم المتحدة ؟

إن سري لانكا ، تمشيا مع ميثاق الامم المتحدة ، عاقدة العزم على النهوض بالتقدم الاجتماعي وإيجاد مستويات أفضل للمعيشة في حرية أوسع نطاقا فبالرغم من البيئة الاقتصادية الخارجية المناوئة ومشكلة الإرهاب ما زلنا نبقي على معدل مرتفع نسبيا من التنمية . واقتصادنا آخذ في النمو بنسبة تربو على ٦ في المائة والتضخم آخذ في الانخفاض والاسعار آخذة في الاستقرار والاستثمارات تتزايد والإنتاج أيضا . ونحن نسلم بأهمية تنمية القطاع الخاص . أما في مجالي الرعاية الصحية والتعليم فما زلنا نواصل تقديم الخدمات التي أسفرت عن انخفاض في معدلات وفيات الامهات والرضع ، وارتفاع متوسط العمر المتوقع بالنسبة للاحياء ، ورفع مستوى الاميّة .

تعاني سري لانكا الآن على مر بضع سنوات من جرح النزاع الاهلي . وقد أكدت حكومة سري لانكا مرارا وتكرارا استعدادها للمفاوضات لحسم أي أوجه ضيم ، بل لقد حسم بعض منها بالفعل . والبعض الآخر يمكن بل ينبغي أن يسوّى عن طريق التفاوض . وأيا كانت الخلافات فيما بين أهالي سري لانكا فإنها لا يمكن أن تحسم إلا عن طريقهم وفيما بينهم من خلال التشاور والتنازلات المتبادلة وتوافق الآراء .

إن سري لانكا تعاني من مشكلة الإرهاب وهي مشكلة ليست بحال من الاحوال فريدة في نوعها بالنسبة لسري لانكا . وقد ركّز البعض الانتباه على حالة حقوق الإنسان في بلادنا . فنحن لا نبذل أية محاولة لإخفاء مشاكلنا . كما اننا لانتهاون في أي انتهاك لحقوق الإنسان . إن سري لانكا ملتزمة التزاما صارما باحترام أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ونحن طرف في اتفاقيات حقوق الإنسان . كما أن سري لانكا ترفع تقاريرها إلى أجهزة الامم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان . وهي تفي بكل التزاماتها .

أما بالنسبة لعملية التنمية ، فإن تخفيف وطأة الفقر أمر ذو أولوية قصوى على جدول أعمال حكومة سري لانكا . ومن الامور الجديرة بأن تؤخذ في الحسبان أن التنمية لا يمكن أن تغفل الإرث الثقافي الذي يضرب باطنابه في التاريخ وفي الخلفيات التقليدية الراسخة . إن المواءمة بين هذه الاختلافات الثقافية لتلتحم في هوية وطنية واحدة أمر هام . ونحن نسعى جاهدين من أجل تنمية ذاتية قابلة للاستمرار ترمي إلى تحسين ظروف المعيشة وتحافظ في الوقت ذاته على القيم الثقافية النابعة من الفلسفات والاديان التي يكن لها شعبنا كل الاعتزاز منذ زمن طويل .

واتساقا مع مفهوم التنمية هذا ، لدينا في سري لانكا ، وبقيادة الرئيس - اناسينغي برماداسا ، برنامج فريد لتخفيف وطأة الفقر معروف محليا باسم "جاناسافيا" - ومعناه "قوة الشعب" . إن جاناسافيا عملية إنمائية مرتكزة أساسا على القيم الانسانية . فالاسرة والبيت هما محور الجهود الرامية إلى تنفيذ هذا البرنامج المضاد للفقر ، وكما أعلن رئيس بلادي نفسه بمناسبة تنصيبه في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ :

"إننا إذا لم نستطع تقديم المساعدة إلى المحرومين ، فلن نتمكن بالتاكيد من حماية المحظوظين" .

لقد لاقى برنامج سري لانكا للإسكان الريفي والحضري ترحيبا دوليا . إن احتفال الامم المتحدة في عام ١٩٨٧ بالسنة الدولية لإيواء المشردين ، إنما جاء بناء على مقترح مقدم من الرئيس برماداسا . إن سري لانكا عاقدة العزم على تحقيق هدف الإسكان للجميع في موعد غايته سنة ٢٠٠٠ .

ومرة اخرى أبرزت المناقشة الدولية الجارية الآن حول الشواغل البيئية والتنمية المستمرة حتمية التعددية والتكافل . وفي هذا السياق ، يعدّ الدور المركزي الذي تضطلع به الامم المتحدة في مؤتمر البيئة والتنمية أمرا ضروريا وملائما . لذلك أعتقد أن من المهم أن تعرب الجمعية العامة عن آرائها بشكل واضح ومحدد للأجهزة التحضيرية ذات الصلة حتى يتسنى تقديم اقتراحات عملية وواقعية إلى ريو دي جانيرو .

إن تفشي الفقر في العالم ، الذي يشكل تهديدا مشتركا للاستقرار والهياكل الدولية ، إنما هو مصدر من المصادر الرئيسية لتدهور البيئة . إن استمرار التفاوت الاقتصادي بصورته المفزعة بين الدول وداخل الدول ذاتها ، لم يعد له محل في الرؤية الجديدة لعالم المستقبل . ولا يمكن لعالمنا الواحد أن يحتمل طويلا تقسيمه الى جزء من المنعمين وجزء من المحرومين .

لأكثر من ٤٠ عاما ، ما فتئ شبح نشوب حرب نووية عالمية يخيّم على العالم . ومع ذلك ، فإن التحسن الكبير الذي طرأ مؤخرا على العلاقات بين الشرق والغرب ، يعدّ تطورا مشجعا بدرجة ملحوظة في السعي نحو نزع السلاح العالمي والكامل . ونحن نرحب بمنجزات معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ومعاهدة المحادثات المتعلقة بتخفيض الاسلحة الاستراتيجية ، ونتطلع قدما إلى إحراز المزيد من التقدم في تخفيض كل أنواع الاسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف .

وتأمل سري لانكا أن يتيسر التوصل قريبا الى اقتراحات مضمونية جديدة يمكن أن تشكل الاساس لتوافق في الآراء بقبول برنامج عمل مكثف في مؤتمر جنيف لنزع السلاح ، وذلك حتى يتسنى اعتماد اتفاقية الاسلحة الكيميائية بحلول عام ١٩٩٢ . ومن الضروري أن تحتفظ الاتفاقية في التنفيذ بطابعها المتعدد الاطراف ، وأن تكون غير تمييزية وداعمة للتعاون الدولي في التنمية الاقتصادية والتقنية للأغراض التي لا تحظرها الاتفاقية . وفي ضوء ذلك ، فإن سري لانكا تنظر جديا في أمر الانخراط في سلك الموقعين الاصليين على هذه الاتفاقية .

ترحب سري لانكا من حيث المبدأ بمبادرة إنشاء سجل لعمليات نقل الاسلحة التقليدية على الصعيد الدولي تحت رعاية الامم المتحدة . ونحن نرى أن النتائج التي توصل إليها والتوصيات التي صاغها مؤخرا فريق الخبراء المعني بعمليات نقل الاسلحة التابع للامم المتحدة ، يمكن أن تشكل الاساس لاتخاذ المزيد من الاجراءات في هذا المضمار . إن التجارة غير المشروعة في الاسلحة التقليدية مدعاة لكثير من القلق . فهذه التجارة توفر الاسلحة للإرهابيين وتجار المخدرات وغيرهم من المجموعات المعادية للمجتمع ، مما يؤدي إلى إشاعة القلاقل والمعاناة والتخريب على الاصعدة الوطنية والإقليمية والدولية على السواء .

منذ اكثر من عقدين ، وبناء على المبادرة التي قدمها مؤتمر قمة عدم الانحياز لعام ١٩٧٠ في لوساكا ، تقدمت سري لانكا وتنزانيا معا بقرار إلى الامم المتحدة بشأن اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم . واعتمدت الجمعية العامة إعلاناً بذلك في ١٩٧١ . وفي ١٩٧٣ ، عينت الجمعية العامة لجنة مخصصة لتنفيذ هذا الإعلان . وفي ١٩٧٩ ، عقدت الدول الساحلية والخلفية مؤتمرا في نيويورك اعتمد سبعة مبادئ لاتفاق يرمي الى تنفيذ هذا الإعلان . وفي ١٩٨٠ ، طلبت الجمعية العامة إلى اللجنة المخصصة أن تضطلع بالعمل التحضيري لعقد مؤتمر معني بالمحيط الهندي يعقد في ١٩٨١ . ولعدة اسباب ، لم يتسن استكمال العمل التحضيري للجنة المخصصة وتأخر عقد المؤتمر .

وعملا بتجديد الولاية من قبل الجمعية العامة في قرارها ٧٧/٤٥ المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، عقدت اللجنة المخصصة دورتين في نيسان/ابريل وتموز/يوليه من هذا العام . وقد انتهت اللجنة من العمل التحضيري لتيسير عقد مؤتمر معني بالمحيط الهندي في كولومبو في ١٩٩٢ ، بالتشاور مع الدولة المضيفة سري لانكا .

سوف نرحب باشتراك الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن والمستخدمين البحريين الرئيسيين للمحيط الهندي في المؤتمر المقترح . إن تعاونهم من شأن أن يؤدي إلى اجراء مناقشات مفيدة لتحقيق اهداف الإعلان .

ينبغي بالضرورة أن تمتد هذه التغييرات الجذرية التي طرأت على العلاقات الدولية والناجمة عن إنهاء الحرب الباردة إلى كل مناطق في العالم قاطبة . فإذا كان التنافس بين الدول الكبرى قد انتهى حقا ، وجب أن يستتبع ذلك أن تترك التطورات المؤاتية على المسرح السياسي العالمي ، التي هي تطورات تعزز السلم والامن والتعاون ، أثراً إيجابياً على منطقة المحيط الهندي بدورها .

إن ميثاق الامم المتحدة ينص على وجه التحديد على اتخاذ ترتيبات إقليمية لمعالجة الامور المتصلة بصيانة السلم والامن الدوليين التي تكون مناسبة للعمل الإقليمي . ومع ست دول أخرى من جنوب آسيا ، تتشرف سري لانكا بالانتماء الى رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي التي تحرز الآن تقدما ملحوظا في عدة برامج تخدم مصالح مشتركة . وهذه البرامج لا تقتصر على تعزيز مستويات المعيشة لشعوب إقليمنا ، فهي تسهم أيضا في تحقيق السلم والتقدم العالميين . ومن دواعي شرف سري لانكا وفخرها انها ستستضيف مؤتمر القمة السادس لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام .

إننا نرحب بالاتجاهات الرامية الى التوصل الى إيجاد حل لعدد من النزاعات في مختلف المناطق من العالم بروح من الفهم والتعاون المتبادلين . وقد ساعدت جهود الامم المتحدة والامين العام في العديد من هذه المنازعات على إحداث تطورات مؤاتية . ونحن نحث على مواصلة هذه الجهود .

إن الحفاظ على سيادة افغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي امر ضروري لأي حل سلمي لمشكلة افغانستان . ونحن على ثقة بأن خطة السلم ذات النقاط الخمس التي اقترحها الامين العام من شأنها أن تساعد على إنهاء هذا النزاع في وقت قريب .

ويسعدنا أن يدنو النزاع في كمبوديا من نهايته تقريبا . وترحب سري لانكا بالاتفاق السلمي الذي توصلت اليه مؤخرا حكومة بنوم بنه ومجموعات الثوار الكمبوديين الثلاث في ظل اتفاق السلم الذي ترعاه الامم المتحدة .

وفيما يتعلق بالحالة في قبرص ، تناشد سري لانكا جميع الاطراف المعنية أن تشترك في مناقشات مجدية بغية التوصل الى حل تقبله كافة الاطراف . وفي هذا السياق ، يعرب وفدي عن دعمه الكامل وتعاونه التام لعقد مؤتمر دولي بإرشاد من الامين العام للامم المتحدة .

وينبغي أن تعمل الامم المتحدة من أجل الاستئصال الكامل للفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي يضمن الحريات الاساسية وحقوق الانسان لكل شعب جنوب افريقيا .

إننا نؤيد جميع الجهود الرامية الى حل المشاكل المقترنة بالعنف وانعدام الامن السائدين في الشرق الاوسط . ونؤكد أن الحل الشامل لهذه المشاكل لن يتأتى إلا باستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة وانسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . وهذا وحده هو الكفيل بضمان الامن لجميع الدول في الشرق الاوسط داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

نحن نقف على عتبة نظام دولي آخذ في الظهور . ومما يبعث على الارتياح والامل أن جميع الدول الاعضاء متلهفة على المشاركة في مساعي هذه المنظمة اعترافا منها بالدور المركزي الذي تؤديه الامم المتحدة في اطار النظام الدولي .

وإذ تقترب الامم المتحدة من نهاية عقدها الخامس ، فإنها تحظى باعتراف عالمي لجهودها الدؤوبة في سبيل النهوض بالسلم العالمي والتنمية . وتبقى الامم المتحدة المنظمة الوحيدة التي تضمن في رحابها الانسانية جمعاء . إن الامم والشعوب الراغبة في تحسين كوكب الارض والملتزمة بالقيام بذلك ما من بديل امامها لهذا الخيار . وانطلاقا من هذه الروح ، وإذ نشعر بالتجديد والانتعاش من جراء التطورات الاخيرة المشجعة ، يتعين علينا أن نتابع العمل المناط بنا في اطار هذه الجمعية . إن فرصة تحقيق الانجازات في متناولنا . فلنتمسك بها ولا ندعها تفلت منا مرة أخرى .

السيد فان دونم (انغولا) (تكلم بالبرتغالية : الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئ السيد الشهابي على انتخابه رئيسا لهذه الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة وأن أنضم الى المتكلمين السابقين فاتمنى له كل نجاح في قيادة هذه الدورة للجمعية العامة للامم المتحدة . إننا ندرك مدى صعوبة هذه المهمة ، ولكننا على ثقة في خبرته ومهاراته الدبلوماسية وفي التزامه الشخصي وحكمته في أن هذه الخصال ستساعده بالتأكيد في توجيه دفة هذه الدورة بنجاح . كما أود أن أتقدم بالتهاني الى غيره ممن انتخبوا في هذه الدورة . ونحن على يقين أن مساندتهم القيمة تكفل لنا النجاح في العمل الذي سنؤديه هنا . ولهذا ، اسمحوا لي أن أنقل الى السيد الشهابي ، باسم حكومة جمهورية

أنغولا الشعبية وباسمي شخصيا ، ثقتنا الكاملة في رئاسته وأن أتعهد بكامل تأييد وفدنا وتعاونه .

كما أن من دواعي الشرف العظيم لي أن أهنئ الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على قيادته المستنيرة لهذه المنظمة أثناء فترتي شغله لهذا المنصب . بل إننا بشعور من الفخر والانجاز قد شهدنا أثناء هذه الفترة تسوية بعض من أخطر الصراعات التي كان يبدو أنها ستستمر الى ما لا نهاية . وأشير بالتحديد وضمن جملة مسائل أخرى الى الحالة الاستعمارية التي كانت سائدة في زمبابوي وفي ناميبيا حتى وقت ليس بالبعيد ، وإلى الصراع بين ايران والعراق ، والجهود الجارية لتسوية مسالة الصحراء الغربية . ولقد أسهم تصميم الأمين العام والتزامه الشخصي إسهاما كبيرا في حلها ، جاعلا بالإمكان استعادة العدالة والسلم والأمن في تلك الاقاليم .

تنعقد الدورة السادسة والاربعون للجمعية العامة في وقت بالغ الاهمية من تاريخ الانسانية ، حيث تتطور الحالة العالمية صوب الانفتاح في العلاقات الدولية ، وهذا بالرغم من الصعوبات الكبيرة التي لا بد من التغلب عليها ، ومعظمها ناشئ من الموقف المتعنت الذي تتخذه بعض قطاعات المجتمع التي تتردد في قبول الخطوات الايجابية التي أحرزت بغية تهيئة المناخ الصحيح للتفاهم فيما بين شعوب هذا الكوكب ، مما يؤدي الى نوع العلاقات الذي يعبر عن التطلعات السامية الى السلم والحرية والعدالة والرخاء الاجتماعي .

بيد أننا نعتقد أن الحس السليم سيدفع الناس الى اعادة النظر في مواقفهم البالية ، إذا لم يكونوا قد أظهروا بادئ ذي بدء القدرة على التكيف مع التقدم الذي لا يلين والذي لا رجعة فيه والذي تحقق في التاريخ المعاصر .

والواقع أن الانفراج الذي تتسم به العلاقات الدولية اليوم كان عنصرا هاما في الخطوات الرئيسية التي اتخذت صوب تسوية المشاكل الاساسية التي تحيق بالمجتمع الدولي ، والفضل في ذلك يرجع الى الجهود المبذولة في السنوات الاخيرة التي جعلت الحرب الباردة تخلي الطريق للحوار ، والتسوية السلمية للصراعات تحل محل استخدام القوة .

إن التوقيع على معاهدة "ستارت" بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي بعد محادثات استمرت تسع سنوات إنما هو دليل واضح على أن بإمكان الشعوب عن طريق التفاوض أن تصل الى التفاهم وأن تزيل العقبات وأن تقضي على التهديدات الوشيكة التي قد تكون وبيلة على مستقبل الانسانية جمعاء - كل ذلك دون اللجوء الى القوة .

ولكن بغية التوصل الى هذا التفاهم من الحتمي الا تغلب المصالح الاجنبية على مصالح أمة من الامم وشعب من الشعوب . ونعتقد اعتقادا راسخا أن الامتثال الدقيق لهذا المبدأ من شانه أن يمكن الاطراف المتحاربة من التفكير في خلافاتها والتوصل الى تسوية ، متجنبة بذلك المواجهة العسكرية والآثار المأساوية الحتمية ، كما كان الحال في حرب الخليج الفارسي الاخيرة حيث سقط الالاف من المدنيين الابرياء ضحية للمذبحة .

ولهذا السبب تشيد حكومتي إشادة قلبية بهذه البادرة للتفاهم المشترك والثقة من جانب الدولتين العظميين ، وهي خطوة هامة على الطريق الماثل امامنا والذي ما زال طريقا طويلا ، ونحث الدولتين على حد سواء ، وكذلك جميع البلدان المنتجة للاسلحة ، أن تواصل تنفيذ التدابير اللازمة حتى نتمكن في القريب العاجل من تحقيق نزع السلاح العام والكامل في هذا الكوكب . وهذا هو الطموح النهائي للإنسانية جمعاء التي تتوق الى الحرية غير المحدودة وإلى السلم والسكينة .

إن الحكومة الانغولية تولي أهمية كبرى للتطورات السياسية الإيجابية الحاصلة في الجنوب الافريقي . ففي انغولا ، بإتمام التوقيع على اتفاقات السلام بين الحكومة و "يونيتا" ، في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ ، في بيسيسه بالبرتغال ، واصلت عملية السلم مسارها في هذه المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في افريقيا .

واقتراب إقرار السلم بالنسبة للشعب الانغولي نتيجة للاتفاق المذكور آنفا يشكل دون شك حدثا من أهم الاحداث البارزة في التاريخ المعاصر منذ عام ١٩٦١ ، وبداية الكفاح من أجل التحرر الوطني ضد الاستعمار ، الذي أعقبه حصول بلدنا على الاستقلال عام ١٩٧٥ ، والعدوان الاجنبي الذي تلاه والصراع الداخلي الذي عانى بلدنا منه .

إن تنقيح قانوننا الدستوري الذي سرى حتى من قبل التوقيع على اتفاقات السلم ، وكذلك اعتماد التشريعات الجديدة المتماشية مع الدستور المنقّح ، قد أوجدا الظروف المؤدية إلى إنشاء آليات تيسر الانتخابات المتعددة الاحزاب المقدر إجراؤها ، وتيسر إقامة حكم القانون في أنغولا . وهذا سيفتح الابواب أمام فرص أعرض للممارسة الكاملة للديمقراطية في المجتمع الجديد الذي ستساهم في إقامته جميع القوى الوطنية ، السياسية وغير السياسية .

وهذا الإنجاز الذي حققه شعب أنغولا سيكون له حتما أثر إيجابي على المنطقة دون الاقليمية بأسرها ، وسيعطي بعدا ديناميا جديدا للانشطة الاقتصادية التي يضطلع بها جميع أعضاء مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي . ونؤمن بأن هذا النجاح سيخلق بيئة أكثر انفتاحا وثقة في علاقاتنا مع البلدان والكيانات الاخرى التي تريد التعامل معنا .

وأنغولا ، حكومة وشعبا ، مفتوحة لجميع المبادرات التي من شأنها أن تزيد على ما تم إنجازه بالفعل في بلادنا وتشجع على المزيد من التنمية . ومع ذلك ، من الضروري لهذه الرحلة المتفائلة التي لا نكوص عنها والتي يرغب الشعب الانغولي في القيام بها طواعية وبمبادرة منه ، ألا تتعرض للإحباط أو التقويض بأي شكل من الاشكال عن طريق قوى أجنبية في داخل البلاد أو من خارجها .

أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب مرة أخرى عن تقدير وامتنان الشعب الانغولي والحكومة الانغولية للحكومة البرتغالية على التزامها المتفاني وعلى جهود الوساطة التي بذلتها لإيجاد حل للصراع في أنغولا والتي توّجت بالتوقيع على الاتفاق الذي أعاد الهدوء إلى بلادي .

كما أعرب عن امتناني لحكومتي الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي وكذلك للامين العام للامم المتحدة على الدور القيم الذي اضطلع به ممثلوه بوصفهم مراقبين في المحادثات .

اخيرا اقول إن الفضل يعزى أيضا لحكومتي انغولا وكوبا على الدور الهام الذي اضطلعا به في عملية السلام . لقد التزم هذان البلدان التزاما صارما بتعهدهما بسحب القوات الكوبية من الاراضي الانغولية . وقد اكتملت هذه العملية بحلول ١٥ تموز/يوليه ١٩٩١ ، اي قبل الموعد الذي سبق الاتفاق عليه ، كلفتة تنم عن حسن النية من جانب الحكومتين .

وبالإضافة إلى عملية السلام في انغولا التي وصفتها لتوي بأنها حدث تاريخي بالغ الاهمية ، ثمة حدث آخر شكل معلما لمنطقة الجنوب الافريقي . وأشير هنا إلى إلغاء حكومة جنوب افريقيا لآخر مجموعة من القوانين التي كانت تدعم نظام الفصل العنصري وتديمه . إلا أن أعمال العنف التي تحدث باستمرار في بلدات جنوب افريقيا تخلق مناخا من عدم الاستقرار يتناقض تماما مع مناخ الامل الذي هياه إلغاء قوانين الفصل العنصري . ومن الحيوي بالتالي أن تعتمد حكومة جنوب افريقيا التدابير الواجبة لوضع حد لهذه الحالة .

وعلى الرغم من إلغاء قوانين الفصل العنصري ، لم تحسم بعد جميع المسائل المتصلة بالوجود المستمر لهذا النظام السياسي . فهناك ، على سبيل المثال ، مسالة الإفراج عن جميع السجناء السياسيين ، كما أن السلطات القائمة لا تزال تمارس عمليات الاعتقال الجماعي التعسفية . وهذا الوضع يتطابق من جميع نواحيه مع الوضع الذي كان سائدا في ظل النظام القديم .

لهذا يتحتم إنشاء جمعية تأسيسية تضم كل المجموعات الوطنية الممثلة في جنوب افريقيا لصياغة دستور جديد . ويجب تشكيل حكومة مؤقتة لإدارة البلاد أثناء الفترة الانتقالية إلى حين إجراء انتخابات حرة ونزيهة على أساس صوت واحد لكل فرد .

لكل هذه الاسباب يرى وفدي أن الرفع التام للجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا ، وهو ما تحبذه بعض الحكومات أمر سابق لأوانه .

أود الآن أن أعقّب على الحالة في موزامبيق . إن الجهود التي تبذلها حكومة ذلك البلد لتحقيق السلم تُحبَط بصفة مستمرة عن طريق التدخل الاجنبي ، مما يضر

بالمصالح المشروعة لشعب موزامبيق . وقد تعهد الشعب الانغولي بأن يتضامن مع شعب موزامبيق الشقيق ، كما أن حكومتي تشجع الحكومة الموزامبيقية على المثابرة في جهودها من أجل السلام ، بعقد مفاوضات مباشرة مع حركة المقاومة الوطنية لموزامبيق (رينامو) ، وهي تحث المجتمع الدولي على الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يبطئ المفاوضات أو يشوّه نتائجها .

ومن ناحية أخرى ثمة مسألة تتعلق بالسيادة لم تحسم بعد في الجنوب الافريقي . واشير هنا إلى إقليم ميناء خليج والفيس الذي اعترف به في مختلف قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن بوصفه جزءا لا يتجزأ من ناميبيا .

إن جمهورية أنغولا الشعبية تتابع عن كثب التطورات السياسية الجارية في مناطق مختلفة من الكرة الارضية .

وما زالت اندونيسيا تحتل دون وجه حق اقليم تيمور الشرقية منتهكة بذلك قواعد ومبادئ القانون الدولي المقبولة دوليا ومتجاهلة الحقوق والمصالح المشروعة للشعب التيموري . وأنغولا حكومة وشعبا ، تتعهد بالتضامن مع شعب تيمور الشرقية في نضاله العادل من أجل الاستقلال الوطني . إننا نحبّذ إجراء محادثات بين الحكومة البرتغالية - بوصفها الدولة القائمة بالإدارة والتي لها الإشراف على الاقليم واندونيسيا ، دون استبعاد الوجود المادي لممثلين عن تيمور الشرقية بوصفهم الطرف المعني والمباشر ، حتى يتسنى إيجاد حل منصف وشامل - حل يراعي في المقام الاول المصالح والحقوق المشروعة للشعب الموبيري .

وفي الشرق الاوسط ، فإن احتمالات الحل السريع للصراع العربي - الإسرائيلي تبدو غير مشجعة . ونرى أن إنشاء المستوطنات اليهودية في الاراضي العربية المحتلة يزيد من تفاقم الصراع ولا يسهم في حله بأي شكل كان .

وفي رأي الحكومة الانغولية أنه من الحيوي أن يعقد على سبيل الاستعجال مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط ، يجمع بين كل الاطراف المعنية - بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي ممثل محترم للشعب الفلسطيني الذي يناضل منذ عقود من أجل حقه في تقرير المصير .

ولا يفوتنا أيضا أن نتوّه بإيجاز بالأوضاع السياسية الأكثر فورانا السائدة اليوم في مناطق أخرى .

فيما يتعلق بافريقيا ، نؤكد من جديد على حق الشعوب في هذه المنطقة في أن تقرر مستقبلها بحرية دون تدخل أجنبي ، سواء جاء على صورة تشكيل لمجموعات مسلحة متمردة أو دعم لها أو تدخل عسكري مباشر أو أية وسيلة أخرى .

وفي أمريكا اللاتينية ، ما زالت السياسات التدخلية وحالات العدوان وفرض الحظر الاقتصادي والتعرّض للشؤون الداخلية لدولة أخرى والعمل ضد مصلحتها أمور تشكل تهديدا خطيرا لسيادة الدول في المنطقة ، وللسلم والأمن الدوليين أيضا . وهذا السلوك يتناقض تناقضا حادا ومتزايدا مع الاتجاه المتنامي نحو السعي إلى حلول سلمية للصراعات .

وترحّب جمهورية أنغولا الشعبية بجميع المبادرات الرامية إلى إعادة توحيد كوريا وسحب القوات الأجنبية من شبه الجزيرة الكورية . يجب النظر بطريقة إيجابية في الاقتراحات الهادفة إلى إعادة التوحيد لأنها يمكن أن تكون ذات مغزى كبير للشعب الكوري ولشبه الجزيرة ككل .

ولا يسع الحكومة الأنغولية أن تظل غير مكترثة بمشاكل العالم الاقتصادية ، خاصة وأن أنغولا جزءٌ من افريقيا التي تعد أكثر مناطق العالم فقرا . في أوائل عقد الثمانينات شاركت أنغولا الأمم الأخرى في التزامها القاطع بالعمل على تحسين بيئة العالم الاقتصادية وبالمساعدة - سويا - في التغلب على الجوع والفقر وسوء التغذية والأمراض الوبائية ، ومحو الأمية وحل المشاكل المتأصلة في التخلف ، حتى تتوفّر للشعوب حياة أكثر كرامة .

ولكننا إذا نظرنا إلى الحالة الاقتصادية العالمية اليوم نتبين أنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لم يتسن حتى الآن حل المشاكل التي تؤثر أساسا على البلدان النامية . كانت هذه هي النتيجة التي خلصت إليها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة التي عقدت في العام الماضي والتي كرّست للتعاون الاقتصادي الدولي ، وبصفة خاصة لإعادة النظر في النمو الاقتصادي والتنمية .

وفي الواقع ، بدلا من تحقيق توازن أفضل بين تنمية البلدان الاكثر غنى وتنمية البلدان الافقر ، نرى اتجاها متزايدا نحو الاستقطاب .

في العلاقات التجارية الدولية ، لا تزال السياسات الحمائية تستخدمها البلدان المتقدمة النمو . فاسعار صادرات المواد الاولية تنخفض باستمرار ، وشروط التجارة مستمرة في التدهور ، مقوضة جهود البلدان النامية لإعادة هيكلة اقتصاداتها .

هناك عامل آخر يشكل عقبة كبرى أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية هو ديونها الخارجية . ونحن نرى أن البلدان النامية وهي المدينة ، والبلدان المتقدمة النمو وهي الدائنة ، ينبغي لها أن تستخدم الاليات المتاحة وأن تتخذ التدابير لإنهاء تبديد الموارد التي نراها في البلدان النامية . وهذه النقطة اعترف بها مؤخرا في الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز في أكرا .

ومع هذا فإننا مقتنعون بانه إذا ما نفذت استراتيجية التنمية الدولية لعقد الامم المتحدة الرابع للتنمية المعتمدة في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة ، فإن العديد من المشاكل سيكون حلها أكثر سهولة .

كما ذكرنا بالفعل ، أن افريقيا هي أفقر قارات كوكبنا ، رغم الموارد الطبيعية الكثيرة التي تحتويها . وفي الواقع ، أن التدهور المستمر في الحالة الاقتصادية في معظم البلدان الافريقية ، الذي يتسبب نتيجة للخسائر في حاصلات الصادرات ، سواء بسبب نفقات الواردات المتزايدة أو بسبب ديونها الخارجية الخطيرة التي بلغت أكثر من ٢٧٠ بليونا من الدولارات الامريكية ، يعد سببا لشعور حكوماتنا بالقلق ، لانه يشكل عاملا جديدا مؤديا إلى إحداث زعزعة سياسية واقتصادية .

منذ أيام قليلة مضت ، قيمت الامم المتحدة خطة عملها التي تتعلق بالإنعاش الاقتصادي لإفريقيا وتنميتها والتي اعتمدت منذ حوالي ٥ سنوات . وكما نرى ، ان النتائج ليست مشجعة كثيرا . ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعما أكبر لتحقيق التنفيذ الفعال لهذا البرنامج ، وإلا فإن البلدان الافريقية لن تتمكن من علاج الازمات التي تحيق بالقارة . إن الحالة تزداد سوءا نتيجة التغييرات الهامة التي وقعت في

العلاقات السياسية والاقتصادية وبشكل خاص بالنسبة للتطورات التي وقعت في أوربا الشرقية .

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية في الجنوب الافريقي ، نأمل أن يفتح إنهاء الحرب في انغولا وموزامبيق والإلغاء التام للفصل العنصري في جنوب افريقيا آفاقا جديدة واسعة النطاق للتنمية الاقتصادية بما يعود بالنفع على البلدان في المنطقة شبه الإقليمية ، عن طريق مؤتمر تنسيق تنمية بلدان الجنوب الافريقي . وإذ تراعي بلداننا هذا الهدف ، فإنها تعتمد بشكل متزايد على دعم المجتمع الدولي ؛ وهذا الدعم يمكن أن يكون إسهاما قيما في حل المشاكل الاجتماعية التي يتأثر بها الشعب في المنطقة شبه الإقليمية .

في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ أصدرت الأمم المتحدة القرار ١٨٦/٤٤ ، بشأن المساعدة الدولية للانعاش الاقتصادي في انغولا . وللأسباب التي ذكرت في ذلك الوقت ، لم يكن من الممكن حتى الآن تنفيذها بشكل فعال . ومع هذا نرى انه في ظل الظروف الراهنة في بلادنا من الممكن الآن تنفيذها بشكل أسرع . ونرى أن البلدان المانحة ، التي كانت قلقة إلى حد ما في الماضي ، يمكن أن تطمأن الآن .

نود أن نشكر مرة أخرى الدول الأعضاء التي ساعدتنا بطريقة أو بأخرى ، ونناشدها أن تحافظ على التزامها الصارم بمواصلة تقديم المساعدة إلى جمهورية انغولا الشعبية .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥